



## دراسة وضع المرأة في محافظة نابلس

نيسان 2010

بدعم من الممثلة النمساوية

*financed by*

Austrian

 Development Cooperation

## دراسة وضع المرأة في محافظة نابلس

مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين منظمات المجتمع المحلي"  
منشورات مفتاح شباط 2010  
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ



### إعداد:

بيت الخبرة للدراسات والاستشارات- نابلس  
فريق الدراسة: سامي الكيلاني وسماح صالح

### طاقم "مفتاح":

مديرة دوائر الديمقراطية والحكم الصالح: بيسان أبو رقطي  
منسقة المشروع: لميس الحنتولي  
مساعدة إدارية للمشروع: أروى جابر

### تدقيق وتحرير لغوي:

صدّام رنتاوي

بدعم من الممثلة النمساوية

financed by

Austrian

Development Cooperation

## قائمة المحتويات:

- مقدمة عامة.....ص3
- أولاً: وضع النساء في محافظة نابلس.. إحصاءات وأرقام.....ص4
  - 1-1 محافظة نابلس.....ص4
  - 2-1 واقع التعليم للمرأة في محافظة نابلس.....ص5
  - 3-1 المرأة والعمل في محافظة نابلس.....ص7
  - 4-1 الوضع الصحي للمرأة في محافظة نابلس.....ص8
  - 5-1 مشاركة المرأة في العمل السياسي والأهلي في محافظة نابلس.....ص10
- ثانياً: العنف ضد المرأة في محافظة نابلس.....ص11
  - 1-2 تعريف العنف.....ص12
  - 2-2 واقع العنف ضد المرأة في محافظة نابلس.....ص14
  - 3-2 أشكال العنف.....ص16
  - 4-2 أسباب العنف ضد المرأة.....ص23
  - 5-2 مصادر الدعم للنساء المعنفات.....ص25
  - 6-2 البرامج المتوفرة للنساء المعنفات في محافظة نابلس.....ص26
  - 7-2 آليات الوصول إلى النساء المعنفات.....ص27
- ثالثاً: خلاصة وتوصيات.....ص28
- ملاحق ومراجع.....ص31

## مقدمة:

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على وضع المرأة الفلسطينية في محافظة نابلس، وذلك ضمن مشروع "مكافحة العنف ضد المرأة الفلسطينية من خلال تمكين مؤسسات المجتمع المحلي"، الذي يجري تنفيذه من خلال المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) انسجاماً مع ما طرحه قرار مجلس الأمن الدولي 1325، وفي إطار المتابعة على المستوى الفلسطيني لما يوصي به هذا القرار. ويأتي هذا التقرير في وقت ينبغي فيه قرع جرس الخطر بأشد ما يمكن لمواجهة استفحال هذه الظاهرة، بشكل عام، واستمرار أشد أشكالها بشاعة ولا إنسانية؛ أي القتل على خلفية ما يسمى "الشرف"، بشكل خاص، إذ تشير التقارير إلى أن 12 امرأة قد قتلت على هذه الخلفية منذ بداية العام الحالي 2009<sup>1</sup>، ناهيك عما يمكن أن يكون قد حدث دون أن تغطيه التقارير. ويترافق هذا الواقع الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني مع العنف الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضد المجتمع بفئاته وشرائحه كافة على مدار سنوات الاحتلال، والذي تكثف في العقد الماضي نتيجة تصعيد ممارسات الاحتلال القمعية خلال الانتفاضة الثانية. وقد أثر هذا الوضع على النساء الفلسطينيات تأثيراً عميقاً، وجعل العنف الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية مضاعفاً، وذلك ما عبّر عنه تقرير منظمة العفو الدولية (أمнести) المعنون "إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي"<sup>2</sup>.

ويطلب الخلاص من هذا العنف المزدوج الذي تعيشه المرأة الفلسطينية عملاً دؤوباً يجمع بين العمل للخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال للشعب الفلسطيني، من جهة، والعمل على مواجهة المصادر الاجتماعية الداخلية للعنف ضد المرأة دون أي تناقض بين العاملين، من جهة ثانية. وبعبارة أخرى، أن يتم خوض النضال ضد الاحتلال وكان ليس هناك أي تمييز أو عنف ضد المرأة، ومواجهة التمييز والعنف ضد المرأة كما لدى أي شعب مستقل. وهذا ما أشار إليه تقرير أمнести المذكور، مستشهداً بما جاء في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة:

"... إن استئصال شأفة الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار والاستعمار الجديد والعدوان والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ضروري إذا أريد للرجال والنساء أن يتمتعوا بحقوقهم تمتعاً كاملاً".

"... وإعمال حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك من شأن احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية النهوض بالتقدم الاجتماعي والتنمية والإسهام نتيجة لذلك في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة".

وعلى الصعيد البرنامجي لمواجهة التمييز والعنف ضد المرأة، يتطلب التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة امتلاك خطة للعمل على المستويين الوطني والمحلي، بحيث يتكامل المستويان في العمل مع إمكانية التباين في البرامج والأنشطة بين محافظة وأخرى على المستوى المحلي، وذلك استجابة للخصائص والمتطلبات في هذه المحافظة أو تلك. ويمكن القول إن هناك نوعين رئيسيين من هذه الخصائص: وضع المرأة في المحافظة، وتجربة مؤسسات المجتمع المحلي في مجال مواجهة العنف ضد المرأة ومشاركتها في اختيار الأساليب المناسبة لهذه المواجهة بما يتلاءم مع تجربتها والوضع الثقافي- الاجتماعي في المحافظة المعنية. ومن هذا المنطلق، فإن هذا التقرير يحاول أن يقدم صورة عن هذين النوعين استناداً إلى ما هو متوفر من إحصاءات، وإلى البيانات التي أفرزها البحث الميداني من العمل بأسلوب المجموعة البؤرية والاتصال المباشر بالمؤسسات الناشطة في مجال مواجهة العنف ضد المرأة في المحافظة، والاتصالات الفردية مع بعض ذوي الاختصاص والاطلاع.

<sup>1</sup> مصطفى إبراهيم، ولا يزال قتل النساء مستمراً، Palestinian-eforum group، 2009/12/5.

<sup>2</sup> أمнести، (2005)، إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي

## أولاً: وضع النساء في محافظة نابلس- إحصاءات وأرقام

### 1-1 محافظة نابلس

تقع شمال الضفة الغربية، وتبلغ مساحتها 605 كيلومترات مربعة. ويبلغ عدد سكانها 321.493 نسمة يشكلون 8.2% من سكان الأراضي الفلسطينية، منهم 162.568 ذكراً و158.935 أنثى. ويقارب عدد الأسر 59.630 أسرة، متوسط عدد الأطفال المنجبين أحياء لكل أسرة 4.4، وتبلغ نسبة الأسر التي تتألف من نساء 8.7% من مجمل الأسر (المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2007، محافظة نابلس). ويتوزع سكان المحافظة على 8 تجمعات سكانية حضرية تبلغ نسبة سكانها 55.2% من سكان المحافظة، و53 تجمعاً ريفياً (35.2%)، و3 مخيمات للاجئين (9.6%). وبناء على مسح التعداد السكاني لمحافظة نابلس للعام 2007، فقد وجد أن عدد السكان 12 سنة فأكثر المتزوجين في المحافظة قد بلغ 108750 فرداً يشكلون ما نسبته 50.9% من مجمل السكان من هذه الفئة في المحافظة، وكانت هذه النسبة بين الذكور 50.1%، فيما كانت بين الإناث 51.7%، في حين بلغ عدد المطلقين في المحافظة 439 فرداً يشكلون ما نسبته 0.2% من مجمل السكان الذين أعمارهم 12 سنة فأكثر في المحافظة (لمزيد من التفاصيل مراجعة الملاحق الخاصة).

ومن المعروف أن محافظة نابلس قد عاشت منذ بدايات الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى 2000) حصاراً مشدداً فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على المحافظة، بشكل عام، وعلى مركزها الحضري والإداري مدينة نابلس التي تعرضت لاجتياح مدمر في العام 2002، بشكل خاص.

ونتيجة لهذا الحصار تم تقطيع أوصال المحافظة بعدد من الحواجز العسكرية الثابتة والحواجز المتحركة (الطيارة كما هو متداول بين السكان)، وتم إغلاق العديد من الطرق بالمكعبات الإسمنتية والسواتر الترابية، إضافة إلى حفر الخنادق العميقة لقطع الطرق الجبلية التي بدأ السكان باستخدامها، ووصل الأمر إلى فصل مدينة نابلس إلى جزئين مُنع التوصل بينهما في إحدى الفترات. وقد ألقى هذا الحصار بظلاله المدمرة على كامل جوانب الحياة في المحافظة، خاصة ما يتعلق بالمكانة الاقتصادية لمدينة نابلس؛ مركز المحافظة، ومنع سكان القرى المحيطة من توريد إنتاجهم الزراعي للتسويق في المدينة، وعلى الخدمات المختلفة للسكان، وفي مقدمتها الخدمات الصحية التي كانت تتركز في المدينة، إضافة إلى إعاقة التوصل الاجتماعي بين سكان المحافظة، خاصة أجزاء الأسر الممتدة الموزعة بين التجمعات السكانية المختلفة.

كما عانت المحافظة، بشكل خاص، من الاعتداءات الاستيطانية المتمثلة بمصادرة الأراضي لأغراض التوسع الاستيطاني أو بدواعي حماية أمن المستوطنين، إضافة إلى المعاناة من ممارسات المستوطنين الإرهابية الموجهة لسكان القرى القريبة من المستوطنات أو على الطرق الخارجية، وكانت أشد تلك الممارسات ضرراً وخطراً على حياة السكان تلك التي كانت تتزامن مع المواسم الزراعية كموسم قطف الزيتون أو موسم الحصاد، حيث أدت إلى سقوط أعداد من الجرحى والشهداء. وفي السنة الأخيرة اشتدت هجمات المستوطنين الإرهابية كماً ونوعاً.

لقد عانت النساء الفلسطينيات في المحافظة من هذا الواقع إلى جانب الرجال، وقد رصدت العديد من تقارير منظمات حقوق الإنسان هذه المعاناة بشكل مفصل على مدار فترة الحصار، وأظهرت درجة الانتهاك العالية جداً لحقوق الإنسان الفلسطيني الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى الانتهاك المستمر لحقه في تقرير مصيره.

وقد كانت للنساء معاناتهن الخاصة الأكثر شدة في الكثير من الأحيان، إذ شهدت الحواجز العسكرية كثيراً من حالات منع سيارات الإسعاف أو السيارات الخاصة التي تنقل حالات الولادة الطارئة أو المتعسرة والمتجهة نحو مستشفيات المدينة من التحرك (من خارج المدينة أو خلال منع التجول

المفروض على المدينة) أو تأخير مرورها في حال سمحت لها بذلك، ما أدى إلى حالات وفاة للأمهات أو الأجنة أو المواليد الجدد وإلى آثار جسدية ونفسية ممتدة نتيجة المعاناة على هذه الحواجز. يشار هنا إلى أن الاعتقاد لدى المجتمع بأن النساء أقل عرضة للمنع من اجتياز الحواجز وأقل عرضة للممارسات القمعية مقارنة بالرجال، خاصة الشباب منهم، هو اعتقاد ليس صحيحاً بالضرورة، فقد تحملت النساء أعباء التنقل والانتظار ساعات طويلة على الحواجز بكل ما يتضمنه ذلك من معاناة والتعرض للمضايقات، بشكل عام، وتلك التي تستهدف الإساءة للمرأة بصفقتها أنثى، ضمن الوضع الاجتماعي السائد، بشكل خاص. وتشتمل هذه التقارير على أمثلة من هذه المضايقات ضد الشابات وطالبات الجامعة، بشكل خاص، واللواتي كن يعانين كثيراً من أجل الوصول إلى المدينة للدراسة. كما تحملت النساء أعباء اقتصادية إضافية لمواجهة بطالة الرجال وتقلص الدخل الأسري، دون أن يقابل ذلك بتخفيض أعبائهن الأسرية والاجتماعية الأخرى المستندة إلى الدور الاجتماعي للمرأة. وبذلك، فقد أدى وجود الاحتلال فترة طويلة إلى استلاب حق الشعب الفلسطيني، بشكل عام، في التنمية والحد من فرص التنمية أمامه، وزاد من العنف والتمييز الممارسين ضد المرأة الفلسطينية، بشكل خاص. وقد أشار تقرير لمنظمة أمнести إلى ذلك بالقول "وأثر الضرر الذي لحق ببنية المجتمع الفلسطيني نتيجة لذلك تأثيراً عميقاً على النساء اللواتي تعرضن لضغوط متزايدة وأعمال عنف في العائلة والمجتمع، وواجهن مطالبات متزايدة كمقدمات للرعاية ومعيلات، فيما في الوقت ذاته قيّدت حريتهن في الحركة والعمل، وتحملن وزر غضب أقربائهن الرجال وإحباطهم والذين يشعرون بالإذلال لأنهم لا يستطيعون أداء دورهم التقليدي كمعيلين"<sup>3</sup>.

## 2-1 واقع تعليم المرأة في محافظة نابلس

بلغ عدد السكان الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر المقيمين في محافظة نابلس والملتحقين بالتعليم 122.947 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 41.6% من مجمل السكان الفلسطينيين 5 سنوات فأكثر في المحافظة، موزعين بواقع 56.459 ذكراً يشكلون ما نسبته 41.4% من مجمل الذكور الفلسطينيين من هذه الفئة، و56.488 أنثى يشكلن ما نسبته 42% من إجمالي الفلسطينيات من هذه الفئة. وحول انتشار الأمية في المحافظة، أشارت النتائج إلى أن عدد الأميين من بين السكان الفلسطينيين في المحافظة 15 سنة فأكثر بلغ 11.358 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 6% من مجمل السكان الفلسطينيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في المحافظة، وتبلغ هذه النسبة بين الذكور 2.6%، في حين تبلغ هذه النسبة بين الإناث 9.5%، وكانت أعلى نسبة للأمية حسب نوع التجمع في المناطق الريفية 8%، تليها المخيمات 7.0%، ثم المناطق الحضرية (تعداد السكان، 2007). وبيّنت المسح الفلسطيني لصحة الأسرة أن 10.9% من السيدات في محافظة نابلس هن أميات ومللمات يعرفن الكتابة والقراءة، في حين أن ثلثي السيدات تقريباً أنهين المستوى الأساسي فقط، وتشير الدراسة نفسها إلى أن 17.9% فقط من السيدات أنهين 13 سنة دراسية فأكثر.

وعند النظر إلى الإحصاءات المتعلقة بالالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة وإنجازها بالنسبة للملتحقين حالياً بالتعليم وأولئك غير الملتحقين حالياً، التي يلخصها الجدول التجميعي (1) اللاحق، فإنه يمكن ملاحظة عدد من الأمور. إن النسب لدى غير الملتحقين حالياً، أي الذين التحقوا سابقاً، أكثر تبايناً لصالح الذكور، فيما تتقارب النسب، بشكل عام، في الملتحقين حالياً، ما يشير إلى تغير في الموقف الاجتماعي من التحاق الإناث بالدراسة من موقف الممانعة باتجاه موقف القبول. ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه إلى التغيرات الحياتية الحاصلة في المجتمع، عامة، وانفتاح الأجيال الجديدة على التغيرات الحاصلة عالمياً، وأهمها توفر وسائل الإعلام، إضافة إلى توفر مؤسسات التعليم المدرسي في مختلف

<sup>3</sup> أمнести، 2005، مصدر سابق.

التجمعات السكانية ومؤسسات ما بعد التعليم المدرسي داخل الوطن، ما شجع على التحاق الإناث بالدراسة الجامعية دون السفر إلى الخارج. إلا أن ذلك يعكس وجهاً آخر للحقيقة؛ وهو أن صاحب القرار الحقيقي في أن تتعلم الأنثى أو لا تتعلم هو الرجل الذي أثرت هذه التغيرات في قراره.

وتعكس أرقام الالتحاق حالياً نسباً متقاربة من التسرب من المدرسة ما بين المرحلتين الابتدائية والثانوية (36% للذكور و30% للإناث)، ويعود ذلك إلى درجة انتشار الأسباب المؤدية إلى الخروج من المدرسة، إذ إن الذكور يخرجون في هذا العمر للعمل، وهو سبب أكثر انتشاراً من سبب خروج الإناث للزواج المبكر أو لعدم قناعة الأسرة باستمرار تعليم البنت. إلا أنه، في المقابل، يجب ألا يغيب عن البال الفرق في علاقة كل من النوعين من الأسباب بحقوق الإنسان في اتخاذ قراراته التي تخص حياته ومدى انتهاك هذه الحقوق، وهذا جانب يفوق في دلالاته التباين الرقمي البسيط. وتظهر هذه الأرقام أيضاً تبايناً واضحاً في التعليم العالي، خاصة في الدراسات العليا ما بعد البكالوريوس. ودون مراجعة تفصيلية لهذه الإحصاءات حسب نوع التجمع السكاني، فإن التباين الواضح بين نسب الأمية بين الذكور والإناث في المخيمات والريف والحضر، كما يظهرها الجدول التجميعي (2)، يخفي خلفه تبايناً أكبر في التسرب من المدرسة بين هذه التجمعات.

**الجدول (1): المستوى التعليمي للملتحقين حالياً بالدراسة ولغير الملتحقين حالياً في محافظة نابلس<sup>4</sup>**

المستوى	غير ملتحقين حالياً		ملتحقون حالياً	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ابتدائي	17405	15055	12476	12428
إعدادي	24166	20572	9815	10468
ثانوي	10059	8608	7959	8604
دبلوم متوسط	5507	5456	252	218
بكالوريوس	8320	7704	3650	226
ماجستير	1043	392	90	19
دكتوراه	412	38	8	-

<sup>4</sup> مبني على التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007- النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- محافظة نابلس، الجدولان 21 و22.

الجدول (2): نسب الأمية للسكان 10 سنوات فأكثر في محافظة نابلس<sup>5</sup>

المجموع	مخيمات	ريف	حضر	
%2.2	%3.2	%2.5	%1.8	ذكور
%7.9	%8.5	%10.8	%6	إناث

3-1 إحصاءات حول المرأة والعمل في محافظة نابلس

يتأثر النشاط الاقتصادي والانخراط في القوى العاملة لأي فئة من السكان بأمرين رئيسيين، هما: مستوى التعليم، والعوائق الموجودة أمام هذه الفئة التي تحد من اندماجها في القوى العاملة. وينطبق هذا بوضوح على انخراط النساء الفلسطينيات في القوى العاملة، فالبيانات المتعلقة بالتعليم التي تم استعراضها في الجزء السابق توضح وجود فجوة بين الرجال والنساء على مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وعلى مستوى التعليم في مختلف مراحلها، يضاف إلى ذلك العوائق التي يضعها المجتمع الأبوي أمام انخراط النساء في القوى العاملة حتى بالنسبة للمتعلّقات منهن.

وتشير الإحصاءات الخاصة بسكان محافظة نابلس للفئة العمرية 10 سنوات فأكثر إلى أن عدد الفلسطينيين النشيطين اقتصادياً من هذه الفئة قد بلغ 79.376 فرداً، وهذا يشكل ما نسبته 34.5% من مجمل السكان من هذه الفئة، موزعين بواقع 67409 ذكور ويشكلون ما نسبته 58.1%، و11.967 أنثى بنسبة 10.5%. وبلغ عدد السكان العاطلين عن العمل من هذه الفئة 10.360 فرداً يشكلون 13.1%، وبلغت نسبة البطالة حسب نوع التجمع في المخيمات بين هذه الفئة 20.8%، تليها المناطق الريفية بنسبة 14.3% ثم الحضر بنسبة 11.2% (التعداد السكاني، 2007). وتشير نتائج المسح الفلسطيني لصحة الأسرة في محافظة نابلس 2006 إلى أن 81.1% من النساء في محافظة نابلس خارج القوى العاملة وأن 13.6% من النساء في المحافظة يعملن ونسبة البطالة بينهن 5.3%.

ويمكن رصد الظواهر التالية المتعلقة بعمل النساء في محافظة نابلس، وذلك اعتماداً على الخبرة الميدانية للباحثين وعلى المقابلات التي تمت مع ناشطات نسويات:

- يحتل عدد من النساء مراكز إدارية متقدمة ومتوسطة على مستوى الدوائر الحكومية في المحافظة (مديرة التربية والتعليم، مديرة الشؤون الاجتماعية، نائبة محافظ، مديرات أقسام في دوائر أخرى كالصحة والشرطة)، ويمكن لهذه الحالات أن تشكل نماذج للشابات.
- النسبة الكبرى للعاملات في الدوائر الحكومية تعمل في مديريات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. أما العاملات في القطاع الخاص، فإنهن يعملن في الشركات الكبرى بأوضاع جيدة نسبياً، وهناك أعداد تعمل في مؤسسات خاصة أصغر حجماً ووضعها أقل جودة من الفئة السابقة.
- هناك عدد متزايد من العاملات في مؤسسات التعليم العالي (جامعتي النجاح والقدس المفتوحة وكليتي الروضة والحاجة عندليب العمدة المتوسطيتين) في الهيئة التدريسية أو الإدارية، إضافة إلى أعمال السكرتارية.
- هناك أعداد كبيرة من النساء يعملن في العيادات ومكاتب المهندسين والمحامين كسكرتيرات وموظفات استقبال (رسمياً) وخدمات نظافة وضيافة (واقعيًا) وبأجور منخفضة جداً. ويجمع النشطاء النقيبون المهتمون بهذه الفئة على أن هذا العمل نوع من

<sup>5</sup> مبني على التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007- النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- محافظة نابلس، الجدول 20



الاستغلال السافر الذي يجب التحرك في مواجهته. ولا يختلف الوضع في محافظة نابلس عن غيره في المحافظات الأخرى من هذه الناحية، إذ يمكن مقارنة هذا الوضع بالوضع<sup>6</sup> الذي عكسه التحرك النقابي في محافظة جنين، والذي أشار إلى أنماط الاستغلال التالية لهذه الفئة، إذ ركز هذا التحرك على القطاع غير الرسمي للعمل، حيث تتراوح الرواتب للمرأة العاملة فيه ما بين 200-800 شيقل شهرياً، وتتركز الانتهاكات بشكل صارخ في أربعة مجالات رئيسية: الغزل والنسيج ليتراوح أجر العاملة غير الماهرة في اليوم الواحد 10-15 شيقلاً، أما العاملة الماهرة، فقد يصل إلى 25 شيقلاً كحد أقصى. المجال الثاني هو في رياض الأطفال ليصل متوسط الراتب الشهري للمعلمة في روضة الأطفال 300 شيقلاً شهرياً، وهؤلاء المعلمات لا يتقاضين راتباً خلال عطلة الصيف والعطلة ما بين الفصلين، ولا يتمتعن بأية حقوق كالإجازات المرضية، مثلاً. العاملات في قطاع السكرتارية، حيث يبلغ متوسط راتب العاملة في هذا القطاع بين 400-600 شيقلاً شهرياً، ولا تتمتع بأية حقوق نص عليها قانون العمل الفلسطيني. والقطاع الأخير هو العمل في محل تجاري، ويبلغ متوسط راتب العاملة في هذا القطاع 400-600 شيقلاً شهرياً، ولا تتمتع بأية حقوق نص عليها القانون، أيضاً.

- هناك عدد متزايد من مجالات التوظيف الذاتي لنساء يؤسسن مشاريع إنتاجية الخاصة على شكل محال تجارية أو رياض أطفال أو حضانات أطفال، وذلك في التجمعات الحضرية بشكل رئيس، مع بدايات مشابهة في الريف بنسب أقل. وقد بلغ عدد المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء حوالي 300 مشروع من مؤسسة "أصالة"، مصنفة ما بين مشاريع زراعية ومشاريع إنتاجية.
- هناك ظاهرة عاملات البيوت من نساء الأحياء الفقيرة في المدينة ومن المخيمات، اللواتي يعملن في مجال التنظيف والخدمة للأسر الميسورة.
- تشكل النساء الريفيات نسبة لا يستهان بها في الأعمال الزراعية، ويقمن بذلك إلى جانب أعباء الأسرة.
- نجحت بعض المنظمات غير الحكومية، مثل الإغاثة الزراعية، بتأسيس تعاونيات نسائية في الريف، وعلى رغم أهميتها من ناحية تمكين المرأة، فإنها ما زالت محدودة الانتشار.

#### 4-1 الوضع الصحي للمرأة الفلسطينية

تشير الإحصاءات المتوفرة إلى تقدم نسبي في الرعاية الصحية المقدمة للنساء الفلسطينيات، إلا أن هذا التقدم النسبي يشير في المقابل إلى أن هناك فئات ما زالت محرومة من توفر هذه الخدمات إما لنقص الخدمات أو لعدم توفر الوعي الصحي الكافي للتوجه لأخذها في الوقت المناسب. وقد أثرت أوضاع الحصار المفروض على المحافظة خلال السنوات السابقة على إمكان الوصول إلى الخدمات الصحية، ما عاد بتأثيرات سلبية كثيرة على صحة المرأة في المناطق الريفية، إلا أن ذلك دفع في المقابل العديد من الهيئات الصحية الحكومية وغير الحكومية إلى فتح مراكز وتوفير خدمات في هذه المناطق لم تكن متوفرة سابقاً، وهو أمر ينبغي متابعته وعدم التوقف عنه في حال انتهاء الحصار، لأنه حقٌّ لهذه الفئات المحرومة أصلاً من هذه الخدمات. وفيما يلي أبرز البيانات التي تضمنتها هذه الإحصاءات حول صحة

<sup>6</sup> وكالة معا الإخبارية. (2009). يحدث عندنا- تعمل شهراً كاملاً مقابل الحصول على 200 شيقلاً!

<http://www.maannnews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=245213>

الأسرة، مع العلم، طبعاً، أن النساء يتحملن العبء الأكبر فيما يتعلق بصحة الأسرة والوضع الصحي للمنزل<sup>7</sup>:

- 59% من السيدات في سن الإنجاب (15-49 سنة) في محافظة نابلس يستخدمن وسيلة تنظيم أسرة.
- 97.0% من السيدات في محافظة نابلس وضعن مواليدهن على أيدٍ مؤهلة طبيياً، وهذا يعني أن 3% من الولادات تمت في المنازل دون مثل هذه الرعاية، وهي نسبة يجب ألا يستهان بها من حيث الخطر على حياة الأم والجنين.
- 18.3% من الولادات التي تمت في محافظة نابلس كانت عن طريق عملية قيصرية: 63.7% من العمليات القيصرية تمت في مستشفيات حكومية، و34.3% تمت في مستشفيات خاصة.
- بينت النتائج أن 13.9% من السيدات في محافظة نابلس قد عانين صعوبات أثناء ولادتهن المولود الأخير، وهي أعلى من النسبة على المستوى الوطني.
- أما بشأن نوع الصعوبات، فقد أظهرت البيانات أن 17.0% من السيدات تأخرن على الحواجز العسكرية أثناء توجههن للولادة، وأن 5.6% أفدن أن الحاجز قد تم إغلاقه كلياً أمامهن.
- 23.8% من السيدات في محافظة نابلس تلقين رعاية صحية بعد الولادة. ربما يشكل هذا تقدماً نسبياً، إلا أنه يشير في المقابل إلى حرمان أكثر من 75% من السيدات من هذه الخدمة إما لعدم توفر الخدمة أو لنقص الوعي بضرورة مثل هذه الرعاية، كما تمت الإشارة أعلاه.
- 7.1% من أطفال محافظة نابلس ولدوا بوزن أقل من الوزن الطبيعي للمواليد (أقل من 2500 غرام)، وهذا يشير إلى نوع الرعاية الصحية والغذائية التي تتلقاها الأم الحامل.
- 6.0% من الأطفال دون الخامسة في محافظة نابلس يعانون من سوء التغذية المزمن.
- 28.2% من الرضع في العمر 0-5 أشهر في محافظة نابلس أَرْضَعُوا رضاعة طبيعية، وهذا يقتضي الاهتمام بتوعية النساء حول أهمية الرضاعة الطبيعية بالنسبة لصحة الطفل، وتبديد الوهم السائد بأن الرضاعة الصناعية هي "دلال" للأم.
- 72.7% من الأسر في محافظة نابلس تعتمد على شبكات المياه العامة الموصولة بالمنزل في الحصول على مياه الشرب، و17% تعتمد على آبار الجمع كوسيلة للحصول على مياه الشرب، وهذه مسؤولية المرأة بشكل أساسي.
- على الرغم من أن غالبية الأسر في محافظة نابلس تحصل على مياه شرب آمنة، فإن هناك 5.922 أسرة ما زالت محرومة من مياه الشرب الآمنة. من جهة أخرى، تشير البيانات إلى أن نسبة حصول الأسر في محافظة نابلس على مياه شرب آمنة أعلى قليلاً من المستوى الوطني، إلا أنها أقل مما هي عليه في منطقة شمال الضفة الغربية التي تضم محافظات (جنين وطوباس وطولكرم ونابلس وقلقيلية وسلفيت).
- تستند جودة الخدمات الصحية المقدمة للسيدة أثناء الحمل إلى مجموعة من المكونات، ولعل الاهتمام بصحة السيدة الحامل وصحة جنينها من خلال تناول الفيتامينات والمقويات أحد المكونات لهذه الخدمة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة السيدات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء حملهن لدى كادر مؤهل، فإن هناك 7.0% من السيدات في محافظة نابلس لم يتلقين

<sup>7</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2008). المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2008 - محافظة نابلس. رام الله، فلسطين.

أي نوع من أنواع الفيتامينات أو الحديد خلال حملهن، وهي نسبة أقل مما هي عليه على المستوى الوطني، وأقل من النسبة في الضفة الغربية. ويمكن أن يعود هذا التذني في النسبة إلى قلة الوعي الصحي لدى هؤلاء النساء أو لعدم توفر الخدمات الخاصة بذلك أو للسببين معاً.

- على الرغم من أن البرنامج المعد من وزارة الصحة لتطعيم السيدات الحوامل بمطعوم ضد الكزاز برنامج شامل، فإن نسبة التغطية لهذا المطعوم ما زالت متدنية بشكل عام، إذ إن 19.7% من النساء في محافظة نابلس قد تلقين جرعة واحدة على الأقل من مطعوم التيتانوس خلال حملهن الأخير، ومقارنةً بالوضع في الأراضي الفلسطينية، عموماً، سجلت محافظة نابلس تغطية أقل لهذا المطعوم.

## 5-1 مشاركة المرأة في العمل السياسي والأهلي

شكلت مشاركة المرأة الفلسطينية في تنظيمات الحركة الوطنية مدخلاً لمشاركتها الاجتماعية باتجاه تغيير نظرة المجتمع لها وسبيلاً لاعتناقها من كثير من القيود التي تكبلها. وحسب رأي العديد من الأطر والقيادات النسوية، فإن المكاسب التي تحققت في هذا المجال ما زالت صامدة رغم التراجع النسبي الذي طرأ متزامناً مع التغييرات السياسية بتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، ونجد تجسيدا لذلك في الكثير من الشعارات التي رفعتها الأطر النسوية للمطالبة بمشاركة في البناء في المرحلة الجديدة توازي المشاركة في النضال في المرحلة السابقة.

ويمكن القول إن محافظة نابلس تمثل نموذجاً لهذا التشخيص، إذ نرى مشاركة نسوية في أطر العمل السياسي وفي منظمات العمل الأهلي من جمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية تعمل في مجالات حقوق المرأة وحقوق الإنسان ومجالات أخرى في العمل المجتمعي. وعند النظر إلى مشاركة المرأة في المستويات القيادية لأطر العمل السياسي، فإننا نرى حقيقة التباين بين المشاركة في العمل القاعدي والمشاركة في العمل القيادي، مع تفاوت بين إطار وآخر، وذلك كما في البيانات التالية التي تم الحصول عليها من بعض أطر العمل السياسي العاملة في المحافظة:

- حركة "فتح": بالنظر إلى اللجنة المركزية لحركة "فتح"، يلاحظ أنه لا توجد أية امرأة فيها. أما مؤتمر "فتح" السادس، فقد شارك فيه من محافظة نابلس 140 مواطناً، منهم 17 امرأة، أي بنسبة 12.1%. وقد وصلت امرأتان من محافظة نابلس إلى المجلس الثوري؛ وهو المستوى الثاني في حركة فتح من التأثير. كما أن لجنة الإقليم لمحافظة نابلس مكونة من 32 عضواً، 5 منهم نساء، أي بنسبة 15.6%. وفي لجان المناطق لمحافظة نابلس هناك 84 امرأة مقابل 378 رجلاً، أي بنسبة 18.2%، وقد نتجت عضوية النساء في هذه اللجان عن اتباع نظام لـ "الكوتا" يضمن لهن هذه العضوية، كما تبلغ نسبة النساء في الحركة بمحافظة نابلس 35-40%.
- الجبهة الديمقراطية: تشكل النساء ما نسبته 23% من أعضاء الجبهة في محافظة نابلس، 17% منهن في موقع قيادي. والجدير ذكره أن امرأة قادت هذا التنظيم في محافظة نابلس لفترة طويلة، وقد وصلت إلى موقع وزيرة.
- حزب الشعب: تشكل النساء منه ما يقارب 34% على مستوى الوطن، وتوجد 3 نساء من أصل 15 عضواً في المكتب السياسي الذي يمثل المرجعية الأولى للحزب، ولا توجد أي امرأة من محافظة نابلس. أما في اللجنة المركزية للحزب، فهناك 10 نساء من أصل 55 عضواً، امرأة واحدة منهن من محافظة نابلس. وعلى مستوى المحافظة

- تشكل النساء 34% من أعضاء الحزب، فيما تشتمل إدارة المحافظة على 13 عضواً، بينهم ثلاث نساء إضافة إلى المرأة الممثلة في اللجنة المركزية للحزب.
- الجهة الشعبية: يبلغ عدد النساء في المكتب السياسي 3 نساء من أصل 7 أعضاء، وتوجد بينهن امرأة واحدة من نابلس، فيما تبلغ نسبة النساء في الجهة الشعبية في محافظة نابلس 45%.
- حركة "حماس": كان من الصعب الحصول على أية إحصاءات، إذ إن الحركة لا تمارس أي نشاط في ظل الوضع السياسي الراهن، لكن هناك وجوهاً نسائية بارزة في الحركة دون معرفة المستوى القيادي لهن.
- أدت مشاركة المرأة في محافظة نابلس في الحركة الوطنية على مدار سنوات الاحتلال إلى اعتقال عدد من المناضلات وإبعاد أخريات، ويبلغ عدد الأسيرات في محافظة نابلس في الوقت الحالي 6 أسيرات.
- وصلت امرأتان من محافظة نابلس إلى عضوية المجلس التشريعي ممثلتين عن حركتي "فتح" و"حماس".

يتضح من هذه البيانات أن مشكلة المرأة في الأحزاب أن تمكينها في هذه الأحزاب يبقى في حدود رمزية ودعائية فقط، إذ لا يُلمس وجود سياسة تستهدف تفعيل المرأة بشكل جدي، حيث لا توجد كوتا للنساء، وحركة "فتح" في انتخاباتها الأخيرة خير مثال على ذلك، فلم تقفز أية امرأة في اللجنة المركزية للحركة، رغم ترشُّح عدد كبير من النساء، ما يعني أن وجود النساء في الحزب يعتبر مهماً، ولكن ليس ضمن المواقع العليا فيه، وينطبق هذا الواقع على بقية الأحزاب.

تقوم النساء بدور أكثر فاعلية في مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في محافظة نابلس مقارنة بدورهن في الأحزاب، وذلك من خلال وجود عدد كبير من المؤسسات النسوية<sup>8</sup> التي تستهدف النساء وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي لتطويره وتنميته. كما أن النساء يشاركن في العديد من البرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارهن مستفيدات من هذه البرامج أو عاملات أو عضوات في الهيئات الإدارية. ولا تتوفر أية إحصاءات جاهزة عن مشاركة النساء في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية، إذ تقوم وحدة المرأة في مكتب محافظة نابلس بإعداد بيانات إحصائية حول هذه المشاركة، بالتعاون مع مكتب وزارة الداخلية في المحافظة، ولم تصدر نتائجها حتى إعداد هذا التقرير.

## ثانياً: العنف ضد المرأة

على خلفية الواقع الذي تم استعراضه في الأجزاء السابقة، يمكن الانتقال إلى بحث واقع المرأة الفلسطينية في محافظة نابلس فيما يتعلق بالعنف الممارس ضدها. وسيتم في البداية التعرض إلى تعريف العنف، ومن ثم الانتقال إلى وصف واقع العنف ضد المرأة في محافظة نابلس وأشكاله وأسبابه وطرق مواجهته، وسيتم ذلك من خلال ما طرحته عدد من الدراسات والوثائق المتعلقة بالعنف، ومن خلال إدراك الشخصيات المجتمعية الناشطة في مجال العمل النسوي، كما انعكس ذلك في مناقشات المجموعة البورية والمقابلات الفردية التي أجريت خصيصاً لإعداد هذا التقرير.

<sup>8</sup> مرفق قائمة بالمؤسسات النسوية في محافظة نابلس.

## 1-2 تعريف العنف ضد المرأة

يعرف العنف في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي وقعته الأمم المتحدة سنة 1993، بأنه "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يُحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراح مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أم الخاصة". وقد أكدت الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 على هذا التعريف. وربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عنه ما يعرف بإعلان وبرنامج عمل فيينا (1993) بين العنف والتمييز ضد المرأة، إذ أشارت الفقرة (38) من ذلك الإعلان إلى أن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف، مؤكدة ضرورة "القضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات والتعصب الثقافي والتطرف الديني".

ولا يقتصر العنف ضد المرأة كظاهرة على دولة دون أخرى، وإنما يعتبر ظاهرة عالمية، ويتخذ أشكالاً مختلفة تؤدي جميعها إلى المساس بالمرأة وإهانتها. ففي دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية (2008) في عشرة بلدان حول العنف المنزلي وتأثيره على صحة المرأة، أظهرت النتائج أن نسبة 15% - 71% من النساء تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من أزواجهن أو الأشخاص الذين يعاشروهن. كما أشارت العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات إنسانية غير حكومية إلى أن امرأة واحدة على الأقل من بين ثلاث نساء تتعرض للضرب والإهانة كل يوم من أيام حياتها. كما ذكرت منظمة الصحة العالمية أن 70% من ضحايا جرائم القتل من الإناث يُقتلن على أيدي شركائهن من الذكور، وأن 80% من الجرحى جراء استخدام الأدوات الجارحة والأسلحة هم من النساء والأطفال (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2008).

تناولت العديد من المؤسسات والجهات الفلسطينية مفهوم العنف الموجه ضد المرأة، فمنهم من تناولته ضمن إطار الأسرة والعائلة وذلك على أنه "أي تصرف يتصرفه أحد أفراد الأسرة ضد أحد من أفرادها بهدف إلحاق الألم أو الأذى النفسي أو الجسدي أو أي شكل من أشكال الألم" (مفتاح، 2008). نلاحظ أن هذا التعريف عام جداً، ولا يقتصر على المرأة فقط، وإنما هو تعريف لظاهرة العنف الأسري. وقد تناول الجهاز المركزي للإحصاء مفهوم العنف ضد المرأة ضمن هذا السياق في مسح العنف الأسري، إذ تم تصنيف العنف إلى ثلاثة أشكال: العنف النفسي، والجسدي، والجنسي، والتي يمارسها الرجل نحو زوجته أو يمارسها أحد أفراد الأسرة نحو إحدى النساء البالغات غير المتزوجات في الأسرة والتي مازالت تعيش في الأسرة، وكذلك ممارسة العنف النفسي والجسدي من الأسرة ضد أطفالها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006، العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية). كما تناول مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي العنف ضد المرأة بطريقة مشابهة إلا أنه ركز على عدم اقتصر العنف على المنزل وإنما في الخاص العام أيضاً.

كما يشكل العنف الممارس من الغير سبباً في حالات الانتحار أو محاولات الانتحار، والتي تعتبر عنفاً ذاتياً، حيث يقرر الفرد إنهاء حياته للتخلص من هذا الظلم. وقد شكلت ظاهرة الانتحار أو

محاولة الانتحار نسبة عالية في محافظة نابلس، فوفقاً لتقارير الشرطة<sup>9</sup> وصل عدد حالات محاولة الانتحار في المحافظة إلى 102 منذ مطلع العام 2009، فيما سُجلت من بينها أربع حالات وفاة، وعدد المحاولات هذا يشكل نصف عدد محاولات الانتحار في الضفة الغربية البالغ 223 محاولة أدت إلى وفاة ثمانية. وأفادت الشرطة بأن 75 من حالات محاولة الانتحار في محافظة نابلس هي من الإناث مقابل 27 من الذكور، أي بنسبة 73.5% للإناث، ويعتبر هذا المؤشر ذا دلالة صارخة على المأزق الذي تعيشه مثل هؤلاء النساء من حيث شدة الضغوط الداعية إلى التفكير بالانتحار وتنفيذ المحاولة، من جهة، وغياب الرعاية النفسية والإرشادية أو الدعم النفسي من المحيط الذي تعيش فيه الحالة، من جهة أخرى.

وخلال مناقشات المجموعة البؤرية لعدد من المؤسسات التي تشكل جزءاً من ائتلاف المؤسسات لمتابعة قرار مجلس الأمن 1325 الذي تم تشكيله من خلال "مفتاح"، إضافة إلى مجموعة من الناشطين المجتمعيين في مجال المرأة (انظر الملحق حول المجموعتين)، فقد رأى المشاركون<sup>10</sup> أن العنف ضد المرأة قد يكون مشكلة أكثر منه ظاهرة، إذا استعملنا تعبير ظاهرة للدلالة العلمية المبنية على البيانات، إذ لا يوجد أي مؤشر متوفر يجعلنا نطلق عليه ظاهرة، إلا أنه يمكن استعمال تعبير ظاهرة للدلالة عليه كموضوع. وأشار المشاركون إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة حول الموضوع تتناسب مع الاعتقاد بانتشاره بشكل كبير، أو حول انتشار أصنافه المختلفة.

وناقش المشاركون جذور العنف ضد المرأة، وتم التأكيد على أنه ظاهرة قديمة حديثة، كما في ظاهرة وأد البنات وجميع الممارسات التي كانت تتبع ضد المرأة منذ القدم. وأشار المشاركون إلى أن الاعتداء على المرأة يتم على خلفية الاعتقاد الاجتماعي المنتشر في المجتمع بأنها "ضلع قاصر"، واعتماداً على الثقافة السائدة التي تؤكد السيطرة الذكورية على المرأة وتقلل من مكانة المرأة. واعتماداً على هذا الأساس، تبرر الثقافة السائدة كل ممارسات الرجل التي تؤكد "أن المرأة ملك له وأنه الحامي للمرأة وعليه الحفاظ على شرفها، ما يبرر جميع أشكال الممارسات الموجهة ضدها".

وأشار المشاركون إلى شكليين من العنف لا يجري التركيز عليهما عند الحديث عن العنف ضد المرأة، رغم أهميتهما ودورهما في تحديد المكانة الاجتماعية للمرأة ودورها في المجتمع، وهما: "العنف الاقتصادي" بالحرمان من الميراث أو حصتها من ثروة الأسرة عند الطلاق، و"الحرمان من المشاركة في المجال العام". وأشار المشاركون إلى موضوع الشرف، الذي يقف وراء أكثر أشكال العنف ضد المرأة قسوة، إذ يعتبر الرجل بتفويض من المجتمع أن "الحفاظ على شرفها من ضمن مسؤولياته، لذلك يسوغ لنفسه استخدام العنف للحفاظ على شرف العائلة"، وأنه انطلاقاً من هذا المنطلق المستند في قوته إلى القوة الاجتماعية للتقاليد والقيم فإن الرجل "يعتدي عليها، مما يسحق كينونتها كامرأة وكإنسانة".

وأشار المشاركون إلى أن المشكلة الأكبر تكمن في "تقبل العنف وتسيوغيه من قبل المجتمع، بما في ذلك النساء اللواتي يحملن هذه القيم والتقاليد" وأن النساء في هذه الحالة يشكلن جزءاً من المجتمع الذي شكلت قيمه النظرة الذكورية، وبالتالي يمكن القول إن المجتمع الذي يعمل على قمع المرأة هو في الواقع "مجتمع الرجل" الذي يُشعرها بالدونية من ناحية القيمة. وأشار المشاركون إلى أن ظاهرة العنف تتواجد في جميع الفئات الاجتماعية، ولا تقتصر على فئة دون أخرى.

<sup>9</sup> الوكالة الفلسطينية للأنباء "وفا" (2009) : السامري، وفا (2009): نابلس: تحذير من ارتفاع عدد محاولات الانتحار <http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=53607>.

<sup>10</sup> صيغة الجمع المذكور هنا تستعمل دون إجحاف بمشاركة النساء في المجموعتين، ولكن تحاشياً لتكرار تعبير "المشاركون والمشاركات".

أما النساء في مجموعة النساء المعنفات، فقد تناولن موضوع العنف بطريقه مختلفة عن المجموعة السابقة، حيث كان التركيز على أشكال العنف التي تمارس ضدهن والمشاعر التي تنتج عن تلك الممارسة، لكنهن لم يكنّ قادرات على التعبير عن تعريف واضح وبسيط للعنف ضد النساء، فقد كان التركيز على الأشكال التي تمارس ضدهن، إلا أنه تمت الإشارة إلى أنه "سلوك غير مجدٍ يحاول فيه الرجل إثبات رجولته وتحقيق مآربه وتحقيق السيطرة". ويمثل هذا المفهوم للرجولة ما تعكسه الثقافة السائدة من مفهوم للرجولة مرتبط بالسيادة و"القوامة" على المرأة استناداً إلى التفسير الاجتماعي للمفاهيم الدينية.

من خلال النظر إلى النقاش في المجموعتين البؤريتين حول تعريف العنف ضد المرأة وصورته في المجتمع الفلسطيني، نرى أنه تم التركيز على البعد الاجتماعي الذي يستند إليه هذا العنف، واعتباره سلوكاً يقوم به الرجال مدعومين بقيم المجتمع الأبوي ضد النساء من أجل السيطرة عليهن، الأمر الذي يتضمن امتهان كرامتهن ويكرّس هذا الامتهان. وبهذا، فإن العنف هو العمل الموجه ضد النساء ويمس كرامتهن ويقلل من شأنهن، والهدف الحقيقي منه هو فرض السيطرة عليهن وتكريسها.

## 2-2 واقع العنف ضد المرأة في محافظة نابلس

في المسح الميداني الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005-2006 حول ظاهرة العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني<sup>11</sup>، اتضح أن العنف الجسدي في الأراضي الفلسطينية ينتشر بنسبة 3.3% بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج، وكلما تدنى المستوى التعليمي للزوجة ازداد العنف الجسدي، وقد بلغت نسبة العنف الجسدي في صفوف النساء ذوات المستوى التعليمي الابتدائي أقل 8.25%، أما النساء الحاصلات على الثانوية فأعلى، فتبلغ نسبة العنف بينهن 1.19%، والنساء داخل القوى العاملة واللواتي سبق لهن الزواج أقل عرضة للعنف من النساء خارج القوى العاملة، إذ تبلغ نسبة العنف الجسدي للنساء داخل قوة العمل 8.16% وللنساء خارج قوة العمل 9.23%. كما يرتفع العنف بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأسر التي يزيد عدد أفرادها على 5 أفراد لتبلغ 2.65% للعنف النفسي، و5.24% للعنف الجسدي، و9.10% للعنف الجنسي.

كما أظهر المسح الميداني أن النساء غير المتزوجات (18 سنة فأكثر) تعرضن للعنف النفسي من قبل أفراد الأسرة في الضفة الغربية بنسبة 55.6% للعنف النفسي و25.4% للعنف الجسدي، أي أن أكثر من نصف الإناث غير المتزوجات في الضفة الغربية تعرضن للعنف النفسي، وأكثر من ربعهن تعرضن للعنف الجسدي خلال العام 2005، وأعلى نسب العنف انتشاراً كانت في المناطق الحضرية، تليها في ذلك المخيمات، فالمناطق الريفية.

كما أظهر المسح الميداني أنه كلما زاد حجم الأسرة ازداد العنف الجسدي، إذ كانت الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 7 أفراد فأكثر هي الأكثر تعرضاً للعنف.

وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين كل من الحالة التعليمية والحالة العملية للنساء اللواتي تعرضن للعنف، ونوع العنف، خاصة الجسدي والجنسي، فيقل العنف مع تزايد المستوى التعليمي للمرأة ودخولها سوق العمل. وتشير هذه البيانات إلى ارتباط العنف الموجه ضد المرأة بالواقع التعليمي والاقتصادي، إضافة إلى ارتباطه بحجم الأسرة كعامل، وهو في الواقع مرتبط بالعاملين السابقين. إن ذلك يعني أن

<sup>11</sup> لم تشتمل الدراسة التحليلية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعنوان "العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية، 2006"، على أي تجديد أو تحديث للبيانات في هذا الصدد.

درجة وعي المرأة (ودرجة التعليم أحد مكوناتها) وموقعها الاقتصادي في الأسرة يشكلان تمكيناً مهماً لها في مواجهة العنف الممارس ضدها. ويتضح أن دور التعليم أكثر تأثيراً في مواجهة المرأة العنف الممارس ضدها، في حين لا تعكس الفروق في النسب المتعلقة بالعمل الدرجة ذاتها من التأثير كما في عامل التعليم، ويستحق الأمر التعمق لمعرفة ضعف هذا التأثير مقارنة بتأثير التعليم، ويمكن وضع فرضية تقول بأن درجة التمكين الاقتصادي تحمل في ثناياها عاملاً آخر يتمثل في المنافسة أو الصراع على موقع التأثير في الأسرة، ما يهدد السلطة التقليدية للرجل، وبالتالي رغبة الرجل في حل هذا الصراع بالقوة والعنف.

أما فيما يتعلق بارتفاع نسبة ممارسة العنف ضد النساء غير المتزوجات من قبل أفراد أسرهن، فإنه يعكس نظرة الأسرة، ومن ورائها نظرة المجتمع، بأن مثل هؤلاء النساء يصبحن عالية على أسرهن وفي وضع "تعس"، ما يجعلها ضعيفة أمام أفراد الأسرة الآخرين.

في المجمل، تؤكد كل هذه البيانات ما تم استخلاصه في نقاش المجموعات البؤرية لجوهر العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني؛ بأنه يعكس نظرة اجتماعية قائمة على توزيع القوة والمكانة والدور لكل من الذكر والأنثى في المجتمع.

وفي المجتمع الفلسطيني ينبغي التذكر دائماً أن العنف المستند إلى أسس اجتماعية موجود دائماً إلى جانب العنف السياسي الممارس من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وفي كثير من الأحيان يجتمع النوعان من العنف ليلتقيا على الفئات الأضعف والأكثر تهميشاً، كما في حالة المرأة. وتظهر نتائج المسح الأسري أن نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الفترة التي سبقت العام 2005 وأقطن عن تعرضهن أو تعرض أسرهن لأنواع مختلفة من العنف السياسي من قبل الاحتلال (ضد الإنسان، ضد المجتمع، وضد الممتلكات والاقتصاد، هي على التوالي: 77.1%، 76.9%، 66.8%) كانت أعلى مقارنة بالنسبة خلال العام 2005 (30.1%، 15.7%، 53.6%). إلا أن ذلك لا يشير بالضرورة إلى تراجع منهج في هذا العنف، إذ نشهد حالياً في العام 2009 زيادة كمية ونوعية في هذا العنف كما يعكسه الإعلام، مع عدم توفر إحصاءات حتى الآن حول هذا العنف للعام الحالي.

صحيح أن البيانات المتوفرة، التي تمت الإشارة إليها أعلاه، تتعلق بالضفة الغربية والأراضي الفلسطينية عامة، إلا أن دلالاتها تنطبق على محافظة نابلس، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الواقع في محافظة نابلس يختلف اختلافاً جوهرياً، في ضوء أغراض هذه الدراسة، عن الواقع الذي تعكسه هذه البيانات. وهذا ما تدعمه البيانات التالية التي تم الحصول عليها من مؤسسات تعمل في محافظة نابلس<sup>12</sup>:

- جمعية المرأة العاملة: راجع الجمعية في السنة الأخيرة (2009) نحو 54 امرأة في محافظة نابلس (تم تقديم استشارات وإرشاد نفسي لهن) يعانين من عنف جسدي أو نفسي من قبل الزوج أو أحد أفراد العائلة أو المجتمع، وذلك من خلال خدمات الإرشاد الفردي والخط المساعد واللقاءات الإرشادية التي تقدمها الجمعية. وتصل النساء إلى المؤسسة من خلال اللقاءات الإرشادية التي تستهدف الأحياء المختلفة لتستهدف النساء في مدينة نابلس وبعض القرى

<sup>12</sup> لا يوجد تنسيق بين المؤسسات أثناء تنفيذ البرامج الخاصة بالعنف ضد المرأة أو أي موضوعات أخرى، ولذلك لابد من إيجاد تحالف بين هذه المؤسسات لتنسيق الجهود، وبالتالي الوصول إلى عدد أكبر من المؤسسات.



- المحيطة. كما تصل نساء من خلال التحويل من قبل مؤسسات أخرى في المحافظة، كما أن هناك إعلانات دورية حول برامج الجمعية في الصحافة ومحطات التلفزة المحلية.
- المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات: ضمن مشروع دعم وتمكين النساء ضحايا العنف، الذي يستهدف النساء المعنفات لتقديم الاستشارة القانونية والإرشاد النفسي إما من خلال الزيارات الدورية للقرى والمواقع المختلفة في محافظة نابلس أو من خلال الخط المساعد بلغ عدد المراجعات والمستفيدات من البرنامج في محافظة نابلس 253 ما بين استشارات قانونية أو نفسية ليصل 116 لحالات لنساء يعانين من عنف يتلقين الإرشاد في المواقع المختلفة، و137 حالة تتلقى الإرشاد عبر الخط المساعد(49) ومن خلال التردد إلى المركز (88).
  - شرطة محافظة نابلس: وصل إلى شرطة نابلس خلال العام 2009 ما يقارب 259 شكوى مقدمة من النساء، وقد تنوعت الشكاوى على النحو التالي: قضايا التهديد من نساء لنساء أو من رجال لنساء- 53 شكوى، قضايا الإيذاء للنساء- 108، وقد تنوعت ما بين الضرب والإيذاء الجسدي، والفعل المنافي للحياء وهتك العرض- 11 حالة، ولم تكن هناك أية حالة قتل على خلفية الشرف في محافظة نابلس خلال العام 2009 (لمزيد من المعلومات مراجعة الملحق).
  - الشؤون الاجتماعية: تقوم بتوفير المأوى والأمان للنساء المتعرضات للعنف والتهديد على الحياة، وقد تم استقبال 8 حالات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة لنساء معنفات ومهددات بالقتل أو بالخطر.
  - جمعية الدفاع عن الأسرة: تقوم باستقبال الحالات للنساء المعنفات وتوفير الإرشاد النفسي والقانوني لهن. وفي مقابلة مع مديرة الجمعية، أشارت إلى أن عدد المراجعات من النساء اللواتي تعرضن للعنف خلال العام 2003 وصل إلى 641 حالة: 434 حالة عنف نفسي، و152 حالة عنف جسدي، و55 حالة عنف جنسي.<sup>13</sup>
  - لجنة المرأة للعمل الاجتماعي: توفر برنامج أسرة آمنة خالية من العنف حيث ينفذ من خلال ورشات العمل التوعوية للنساء حول موضوعات العنف، وينفذ البرنامج في عشر قرى، ومن خلاله يتم توفير أخصائية نفسية تعمل في المواقع لضمان سهولة وصول النساء إليها، كما يتم التنسيق مع محامية للعمل مع النساء في حال الحاجة (لم توفر الجمعية إحصاءات لتعقيدات إدارية).
  - جمعية مدرسة الأمهات: تنفذ برنامجاً شبيهاً بما سبق.

## 3-2 أشكال العنف

تتعدد أشكال العنف وأنواعه ما بين العنف الجسدي والنفسي والسياسي والمجتمعي، وقد تناولت العديد من النشرات والتقارير موضوع العنف. وعلى سبيل المثال، تناولت دراسة "مفتاح" الأنواع المختلفة للعنف، وتوافقت معها العديد من التقارير والنشرات التي أعدتها المؤسسات النسوية المحلية والعالمية. ويلاحظ أن الدراسات تطرقت إلى أشكال مختلفة من العنف. كما أنه تم التعرف على الأشكال المختلفة من العنف التي تواجهها النساء في محافظة نابلس، وذلك من خلال اللقاءات في المجموعات البؤرية ومن خلال المقابلات مع بعض الناشطين المحليين في مجال المرأة، إضافة إلى المجموعة البؤرية للنساء المعنفات اللواتي عرضن الأشكال المختلفة بناء على تجاربهن الشخصية ما بين العنف الجسدي والنفسي والمجتمعي والثقافي والسياسي. وفيما يلي توضيح لأشكال العنف المختلفة التي تم

<sup>13</sup> من المعلوم أن الجمعية كانت تدير بيتاً آمناً للنساء المعنفات، إلا أنه أغلق قبل ثلاث سنوات، ويتم الآن إيواء النساء في منطقة بيت لحم.

التعرض إليها، والتي تشمل في اعتقادنا جميع الأشكال الممارسة. ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين، هما: العنف المباشر الذي يتم على امرأة محددة من شخص أو أشخاص محددتين، والعنف غير المباشر الذي يتم من قبل المجتمع ومؤسساته ضد النساء بشكل عام.

### أولاً: أشكال العنف المباشر

1. العنف النفسي: يشمل الوسائل اللفظية وغير اللفظية العنيفة التي تهدف إلى الحط من قيمة المرأة (غالباً الزوجة)، ومن الأمثلة على ذلك إطلاق أسماء سيئة تحقيرية والاستهزاء بها، مثل: "ولية" و"حرمة" و"ناقصة عقل ودين"... إلخ، وفي المقابل حرمانها من التعبيرات العاطفية، والإهمال والتهميد وممارسة الضغوط العاطفية، ومحاولة زعزعة ثقة الضحية بنفسها وقدراتها "ضلع قاصر، ومكسورة الجناح"، وإشعارها أنها إنسانة غير مرغوب فيها.
  2. العنف اللفظي: ويكون باستخدام الألفاظ النابية والتحقير والإهانات وإطلاق الألفاظ السلبية في كل الأحوال والفرص لتحقير المرأة، كما هي الحال في كثير من الأمثال التي تكرر النمطية التمييزية.
  3. العنف الجسدي: وهو العنف الذي يتم فيه الاعتداء على جسد الضحية، ويترك أثره عليه عادة، وقد تستعمل فيه الأدوات الحادة، وقد يتخذ شكل الضرب أو الطعن أو رمي الأدوات الثقيلة أو الحرق أو إحداث الكسور في العظام أو في أحيان أخرى قد تكون نتيجته القتل للضحية.
  4. التهديد (وهو شكل خاص من العنف النفسي)، وقد يتخذ العنف أشكالاً كالتهميد والتخويف والترهيب والعزل، ومحاولة استخدام الرجل امتيازاته التي يمنحها له المجتمع التقليدي المحافظ، وبهذا يتعامل مع المرأة على أنها خادمة، ويبدأ بأخذ القرارات داخل البيت دون مشاركتها، والتصرف كـ "ملك القصر"، والتقليل من أهمية عملها في البيت، وتحميلها مسؤوليات أكبر من طاقتها. كما قد يستخدم بعض الرجال الأطفال لتعنيف المرأة، وذلك بإلقاء كاهل التربية على الزوجة وحدها، واستخدام العنف ضد الأطفال، وجعلها تشعر بالذنب تجاه أولادها، وتحميلها المسؤولية في حالة الانفصال أو الطلاق بأنها لم تتحمل ولم "تستر نفسها"، وقد يُستخدم الأطفال في إرسال رسائل تهديد لها أو حرمانها من زيارتهم لها.
  5. العنف الجنسي: وهو كل اعتداء يحمل طابعاً وسلوكاً جنسياً، وقد يكون تحرشاً، وقد يصل إلى حد الاغتصاب، ويأتي ضمنه إجبار المرأة على القيام بأعمال جنسية لا ترغب فيها ولا تشعر بالراحة للقيام بها، وممارسة الجنس معها رغماً عن إرادتها، والاعتداء بالضرب على أعضائها الجنسية، وانتقاد أسلوبها في العلاقة الجنسية، وإجبارها على ممارسة الجنس بعد إهانتها وضربها. وقد تتعرض المرأة لأشكال من التحرشات الجنسية في العمل أو الشارع أو في الأماكن العامة، وذلك من خلال اللمس أو الكلام، فالتحرش، إذاً، هو أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها من خلال تعليقات جنسية، سواء في الشارع أو عبر الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها في ذلك. وقد أشار المشاركون من ممثلي المؤسسات إلى خطورة الاعتداءات الجنسية داخل العائلة (سفاح القربى)، إذ تصل بعض الحالات إلى المؤسسات للاستشارة، ولكن مثل هذه الاعتداءات يجري التكميم عليها عادةً.
- وبشأن الأشكال الخمسة السابقة، أشار المشاركون في المجموعة البؤرية للمؤسسات والناشطين إلى أن هذه الأشكال المختلفة من العنف المباشر ضد المرأة موجودة في المجتمع، وتأتي ضمن المراجعات والاستشارات في البرامج التي تنفذها المؤسسات في محافظة نابلس. وأشار المشاركون إلى أن النساء اللواتي يراجعن هذه المؤسسات غالباً ما يشتكين من أشكال من العنف الجسدي كالضرب بأشكاله والتهديد، سواء القيام بتطليقها أو حرمانها من أطفالها أو الزواج من أخرى، أو العنف الجنسي الذي قد يتمثل باغتصاب الزوجة (وهو تعبير مستهجن وغير معترف به من المجتمع) أو التحرش بها من قبل

أحد أفراد العائلة، أو العنف النفسي الذي غالباً ما يتخذ شكل الإهانة والتحقير لها وحبسها في المنزل وعدم السماح لها بالخروج لزيارة الأهل أو المشاركة في الحياة العامة. كما أن النساء قد يعانين من العنف بكافة أشكاله داخل الأسرة، والذي غالباً ما يمارسه الأب أو الإخوة، وبعد ذلك ينتقل العنف إلى بيوتهن بعد الزواج ليقوم الزوج بتعنيف المرأة بكافة الأشكال.

أما مجموعة النساء المعنفات فقد ذكرن أنهن يتعرضن لأشكال العنف المختلفة من الضرب والإهانة، وقد عبرت إحداهن عن أن زوجها يضربها كل يوم بالعصا لأتفه الأسباب، ويقوم بشتمها وإهانتها دوماً، وكأنه يفرغ شحنه غضبه بها. وقد عبرت هذه المرأة عن أن العنف مستمر معها منذ كانت طفلة، إذ بدأ من لحظة حرمانها من التعليم وعدم السماح لها بإكمال دراستها، فقد كان أبوها هو المعنف الأساسي لها، ويضربها لأتفه الأسباب، وكذلك إخوتها، وتعتبر أنها أمضت معظم حياتها وهي تتعرض للعنف، وقد قررت الموافقة على الزواج للهروب من العنف الأسري الذي كانت تتعرض له، غير أنها وجدت أن زوجها، أيضاً، يعنفها ويعاملها بقسوة، فيما لم تحاول إنهاء العلاقة خوفاً من العودة إلى العنف الأكبر الذي كانت تعاني منه وخوفاً من طريقة تعامل أهلها معها كامرأة مطلقة، فكما يقول المثل "ظلم الزوج ولا ظلم الأهل"، "وحكم زلمة ولا حكم عشرة"، كما عبرت إحدى المشاركات في المجموعة. وقد أشارت امرأة أخرى إلى أن العنف النفسي أكثر شدة وقسوة من العنف الجسدي لأن في العنف الجسدي ألماً مؤقتاً يزول بسرعة، لكن العنف النفسي ألمه مستمر، ولا يزول أبداً، ويبقى ملازماً إلى الأبد، فقد كان زواجها الأول زواج أقارب، وقد كانت في السادسة عشرة من العمر، ولم تكن تفهم الكثير من الأمور، وقد كان يستغلها هذا الرجل قبل الزواج ليمرر إليها معلومات لا تفهمها، إضافة إلى تهديده الدائم لها قبل الزواج، وقد كان يكبرها بأكثر من عشر سنوات، وبعد زواجهما كان دائماً يعنفها نفسياً وجسدياً وجنسياً إذ كان يقوم باغتصابها ويؤلمها، ما اضطرها في النهاية إلى طلب الطلاق منه لأنها لم تعد تحتمل الألم.

### ثانياً: العنف غير المباشر

6. العنف القانوني: هو عبارة عن بنود ومواد في القانون تؤدي عند تطبيقها إلى التمييز بين المرأة والرجل، ويظهر ذلك في تمييز القوانين بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالخيانة الزوجية، وحق الحضنة بعد الطلاق، وقوانين تتعلق بأحقية المرأة بالحركة والتنقل بشكل حر.

وقد ركز المشاركون في المجموعة البورنية من المؤسسات والناشطين على أن هناك مجموعة من القوانين الفلسطينية قديمة، وتعمل على ظلم المرأة، خاصة تلك المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، كحق المرأة في المسكن بعد الطلاق، فالكثير من النساء يكنّ مضطرات للتخلي عن أبنائهن لعدم وجود مسكن يعشن فيه بعد الطلاق، ولا يوجد أي قانون يضمن لهن ذلك. كذلك كما في قانون العقوبات، حيث وجود العذر المحلل<sup>14</sup> في حالة القتل على خلفية ما يسمى "الشرف"، إذ يتم وضع عقوبة مخففة لجرائم القتل على خلفية الشرف، وهو "شرف" يحدده الرجل وتتم محاسبة المرأة على "إخلالها" بهذا الشرف دون محاسبة الرجل، على الرغم من كونه شريكاً في هذا "الإخلال" أو أنه معتدٍ وهي ضحية. وقد عبرت المشاركات في المجموعة البورنية عن عدم ثقتهن في القوانين الموجودة وعدم ثقتهن بأن القانون قد ينصف المرأة المعنفة أو حتى يوفر لها الحماية، لذلك لم تلجأ أي منهن إلى القانون للتخلص من العنف،

<sup>14</sup> هذه المادة 340 التي وردت في قانون العقوبات الأردني تدعو للقول إن قتل النساء وما تعارف عليه الناس في تسمية لهذا الموضوع تحت عنوان "جرائم الشرف" لا يندرج ضمن تسميات الجرائم الماسة بأداب الأسرة والجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة التي تندرج ضمنها جرائم الزنا والاعتصاب وهناك العرض والسفاح بين الأصول والفروع وغيرها من التسميات للجرائم الواردة في قانون العقوبات المخلة بالأخلاق والآداب العامة.

كما أبدى التخوف من اللجوء إلى القانون خوفاً من المجتمع والأهل، وما سببته عليهن من ظلم أكبر إذا لجأن إلى القوانين.

وقد رأى المشاركون في المجموعة الأولى ضرورة العمل باتجاه الضغط على أصحاب القرار لتغيير القوانين من أجل واقع أفضل للمرأة. أما المشاركات في مجموعة النساء المعنفات، فقد أظهرن جهلن بإمكانية التصدي لهذا القانون.

7. العنف الاقتصادي: ويأتي ضمن سلب الحقوق الاقتصادية والحرمان المالي واستعمال الضغوط الاقتصادية كإجبار المرأة على العمل ومن ثم سلب أجرها، أو قد يكون على شكل حرمانها من العمل كي تبقى تابعة اقتصادياً، كما يتخذ العنف الاقتصادي شكل السيطرة على أملاك المرأة وسلب حقها في الميراث، وعدم تمكينها من امتلاك نقود تتصرف بها بمشيئتها، وإخفاء النقود عنها، وعدم مشاركتها بأعمال ومشاريع الأسرة.

أشارت المجموعة البورنية للمؤسسات والناشطين إلى أن العنف الاقتصادي غالباً ما يتخذ شكل الحرمان من الميراث للمرأة وعدم إعطائها حقها، وذلك من خلال الضغوطات الاجتماعية التي قد تمارس تجاه المرأة إذا قامت بذلك كمقاطعتها من أهلها إذا كان الميراث من جهة أهلها، أو محاولة أخذ الأطفال منها في حال موت الزوج وعدم تزويدها بحقها أو حق أبنائها من الميراث. أما الشكل الثاني، فقد يكون من خلال حرمان المرأة من التوجه إلى العمل حتى لا تمتلك المال وبالتالي تصبح أكثر اعتماداً على ذاتها ولا تحتاج إلى الرجل، إذ إن الجانب الاقتصادي وتحكم الرجل المادي هما ما يجعلانه في موقف أقوى من المرأة. وقد يقوم الرجل بأخذ راتب المرأة إذا كانت عاملة، وذلك بحجة أنها يجب أن تساعد في مصروف البيت.

أما مجموعة النساء المعنفات، فقد عبرن عن ذلك من خلال تجاربهن الشخصية، فقد ذكرت إحداهن أنها تعيش في حالة فقر هي وأبنائها وزوجها، وأنه لا يوجد مردود مادي لها في الوقت الذي ورثت فيه من أبيها وقام إخوانها بحرمانها من الميراث وعدم الاعتراف بحقها أو تعويضها عن الأملاك التي ورثتها، وهذا هو أحد أشكال العنف الاقتصادي. كما أن النساء المعنفات أشرن إلى أن افتقارهن للمردود المادي يجعلهن غير قادرات على التصرف وبالتالي الاعتماد الكلي على الرجال، وتحمل كافة أشكال العنف التي يمارسونها ضدهن، فهم من يحرمونهن من المصروف أو الخروج للتسوق لشراء احتياجاتهن، فالمرأة لا تمتلك المال لعمل ذلك بنفسها، وفرص العمل قليلة، وحتى إن توفرت فسوف يقوم بالمعارضة لأنه يريد أن تبقى معتمده ومتكلة عليه وأن لا تفرض سيطرتها.

كما أن المرأة المطلقة تعاني من عنف اقتصادي، فهي لا تحصل على النفقة في الغالب لعدم معرفتها كيف تنفذ ذلك، أو لا تعرف من أين تؤمن رزقها، خاصة إن كانت غير مؤهلة، ما يجعلها تعود إلى الأهل لتكون متكلة ومعتمدة عليهم في الحصول على المال، ما يؤدي إلى استغلالها داخل المنزل والتعامل معها بدونية وعنفة مستمر. من خلال ذلك نلاحظ أن العنف الاقتصادي غالباً ما يعطي مبرراً للرجل في السيطرة على المرأة وإشعارها بدونيتها وأنها إنسان ضعيف وبحاجة مستمرة للرجل.

8. العنف الاجتماعي والعنف الثقافي: ويتمثل هذا النوع بوجود مجموعة من القيم والأفكار التي تحد من حقوق المرأة وحرمتها وكرامتها واستقلالها، فالمجتمع يمنح الرجل امتيازات للتعامل مع المرأة بدونية والتفرد في أخذ القرارات التي تخص بيتها أو أولادها.

ومن أنواع العنف الاجتماعي: النظرة الدونية للمرأة المطلقة ومنعها من الخروج من المنزل، أو فرض ولي على المرأة في أمور تقرر مصيرها، مثل الزواج والطلاق والسفر والتعليم. وكذلك يأتي ضمن العنف الاجتماعي فرض عادات وتقاليد يمارسها المجتمع ضد المرأة لضمان طاعتها

وخضوعها للثقافة الذكورية. فالعنف الثقافي هو عبارة عن مجموعة من القوانين غير المكتوبة في الدستور أو في نصوص القانون، ويعتبر من أشد أنواع العنف الموجه للمرأة، ويعتبر العنف الثقافي مستمداً من الموروث الثقافي التاريخي عبر المقولات والأمثال التي تعزز الذكورية والتسلط على المرأة، ويعتبر العالم العربي من أكثر المجتمعات التي تمارس العنف الثقافي بسبب التمسك بالثقافة الشعبية النمطية وما لها من تأثير كبير يتجاوز الدين والقانون، ويعطي مبرراً لجرائم تُرتكب بحق المرأة تحت دواعي الشرف، مثلاً.

ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأسس الثقافية للعنف ضد المرأة. إن أشكال العنف ضد المرأة تتعدد، لكنها جميعاً تستند إلى قاعدة أساسية: المكانة الدنيا الهامشية التي تعطىها الثقافة السائدة للمرأة والدور الاجتماعي المشتق منها، حتى لتختزلها كوجود مكرس لخدمة الرجل وإمتاعه، وتعتبرها عبئاً عليه، أحياناً، وعليه أن يحميها ويصون "شرفها" من الأخطار الخارجية. هذه القاعدة لم تتصدع بعد، رغم الجهود التي تبذلها الحركات المناهضة للعنف ضد المرأة. والمشكلة أن المرأة العادية تحمل هذه الثقافة؛ أي تصبح جزءاً منها. إن أصعب العنف هو العنف الذي يستبطنه المعنف ويقبل به. ويعتبر قاموس اللاعنف "إن انتهاك الرجال حقوق المرأة هو قطعاً أحد أعمال العنف الأكثر انتشاراً ومأساوية عبر العالم. فسلك الرجل العنيف حيال المرأة يفرض نفسه كواحد من أبرز خصائص ثقافة العنف التي تسود مجتمعاتنا. فعلى مرّ القرون، سواء في الحياة المنزلية أم في الحياة السياسية، قام الرجال بالهطّ من قيمة النساء وإبعادهن والسيطرة عليهن واضطهادهن، كما خضعت أولئك لهم في أغلب الأحيان"<sup>15</sup>. ويمكن أن نجد في ثقافتنا الفلسطينية الكثير من الأمثلة على ذلك دون حاجة إلى تمحص عميق.

يتشكل النظام الثقافي من مجموعة من العناصر<sup>16</sup> كالقيم والعادات والتقاليد والدين والفكر الديني والإعلام والفنون والأدب والفكر، وتفاعلها معاً يؤدي إلى تكوين النظام الثقافي، ليتلاءم مع احتياجات ومتطلبات المجتمع في لحظة تاريخية معينة. ومن خلال النظر إلى الأنظمة الثقافية وأنظمتها الثانوية، فإن ذلك يساعد في التعرف إلى النظرة الدونية للمرأة والهيمنة الذكورية في الثقافة الفلسطينية السائدة. وهذه النظرة الدونية البنيوية تشكل مرجعية أساسية لإعطاء شرعية استعمال العنف ضد المرأة. فبالنظر إلى الأمثال الشعبية، مثلاً، نجد أن فيها الكثير من المضامين التي تُحقر المرأة وتدعو إلى قهرها وتحجيم دورها في الأسرة والمجتمع، ومن الأمثلة على ذلك: "ماتت وليته من طيابة نيته"، "إن ماتت أختك انستر عرضك". هذان المثالان الصارخان نموذج على المستوى الذي تصل إليه نظرة المجتمع تجاه المرأة.

وقد عبر المشاركون في المجموعة البورية للمؤسسات والناشطين عن أن العنف الموجه للمرأة مدعوم من المجتمع، ويكون من خلال التعامل مع المرأة بدونية، والتعرض لها في كل الأحيان وفرض بعض العادات المجتمعية التي تقيد المرأة وحركتها، وتحد من حريتها بالدرجة التي يراها المجتمع، أي التي يراها الرجل عبر النظام الأبوي المتسلط. وقد يكون ذلك من خلال التعليقات التي تستمع إليها في كل الأحيان في الشارع أو بالنظرة الدونية للمرأة غير المحجبة ومحاولة إزعاجها بشكل دائم، كما أن المطلقات يتعرضن للعنف الدائم من المجتمع والنظرة الدونية في الغالب وكأنهن مقترفات ذنباً ما، وتحملهن مسؤولية ما حدث. كما أن المعتقلات يواجهن إزعاجاً دائماً في المجتمع، إذ إن المجتمع لا يقبلهن، ولا يعطينهن فرصة للمشاركة في الحياة العامة، ويتعامل معهن بحساسية

<sup>15</sup> مولر، جان ماري. (2005). قاموس اللاعنف (ترجمة محمد علي عبد الجليل). دمشق: دار معابر.

<sup>16</sup> المصري، إبراهيم. (2003). العنف ضد المرأة، دراسة تحليلية. إصدار جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.

مزعجة في الكثير من الأحيان. كما أن الزواج المبكر هو أحد أشكال العنف المجتمعي، خاصة في تقبل المجتمع هذه الظاهرة وتسهيلها، إذ إنه يحرم الفتاة من أن تعيش طفولتها.

أما المشاركات في المجموعة البورية للنساء المعنفات، فقد أشرن إلى أن المجتمع لا يتعامل بشكل جيد مع المرأة، وأنه دائماً يحتقرها ويتعامل معها بدونية، فالمرأة في نظر المجتمع ضعيفة ولا تمتلك القوة، والرجل غالباً يستغل ذلك ويمارس العنف ضدها بكل الطرق والوسائل، وهي لا تستطيع عمل أي شيء للتحرر من العنف خوفاً من نظرة المجتمع إليها. فقد قالت إحدى المشاركات إنها بعد حصولها على الطلاق قررت الزواج مرة أخرى هرباً من المضايقات التي كانت تحاصرها، فهي ممنوعة من الحركة، ونظرات المجتمع دائماً تلاحقها، وتشعر بالمراقبة الدائمة، خاصة من الأهل، إلا أنها بعد حصولها على الطلاق في المرة الثانية كانت مراقبة الأهل وتشديدهم أخف، وذلك لوجود ابنتها معها، إلا أن المجتمع ما زال يعاملها بقسوة ويلحقها بالمضايقات وكأن "المرأة المطلقة هي امرأة تطمح فقط إلى الحصول على الجنس، وتبحث دائماً عن إشباع هذه الرغبة".

9. العنف السياسي: هو عنف مباشر أو غير مباشر تمارسه السلطة الحاكمة أو الأحزاب السياسية ضد المرأة؛ مثل حرمانها من التصويت وتغييب دورها السياسي أو تهميشه بشكل مقصود لتكون السيادة في المناصب العليا للدولة أو الحزب أو المؤسسة للرجل، ويأتي أيضاً في الممارسات القمعية وفرض إجراءات تحد من حرية المرأة، كما يتمثل في منع المرأة من التواجد في مواقع صنع القرار، أو منعها من الترشح والانتخاب في أي من الانتخابات، سواء التشريعية أو البلدية. وقد حدثت الكثير من أعمال العنف ضد النساء المرشحات لانتخابات المجالس المحلية كالاعتداء بالضرب أو المنع من الحركة نتيجة لوجودهن في بيئة محافظة.

كما يعتبر العنف الذي تمارسه الدول في أوقات الحروب على النساء ضمن العنف السياسي وجرائم الحرب التي ترتكب، حيث تم اغتصاب أو اعتقال أو استشهاده العديد من النساء كما في فلسطين والعراق على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي. وفي مقال لريما نزال<sup>17</sup> حول العنف السياسي أشارت إلى الأشكال المختلفة للعنف السياسي التي تواجه ضد المرأة، خاصة في مرحلة الانتخابات، من الاعتداء بالضرب على عضوات المجالس المحلية، وهذا ناجم من اعتقاد البعض بأن ترشيح المرأة، خاصة عند تمايزها، قد أتى على حساب الرجل ورغبة في تحجيم وجودهم، وقد عبر عن ذلك بعض المرشحين صراحة في عدة دوائر شهدت عنفاً سياسياً، وقد استخدم الدين وأحياناً العائلة لدفع النساء المرشحات إلى الانسحاب.

وأشار المشاركون في المجموعة البورية للمؤسسات الفاعلة في محافظة نابلس والناشطين في مجال المرأة إلى أشكال مختلفة من العنف السياسي التي تمارس ضد المرأة في محافظة نابلس، سواء من ممارسات المجتمع أو من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. فقد تمت الإشارة إلى أنه من خلال تعنيف الاحتلال للرجل يقوم الرجل، بدوره، بتفريغ العنف في المرأة، وبهذا يكون هناك تأثير غير مباشر للاحتلال في أن يكون مسبباً للعنف ضد المرأة بشكل غير مباشر.

كما أن اعتقال المرأة والاعتداء عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي قد تكرر خلال الانتفاضة الأولى وخلال الانتفاضة الثانية، فهناك عدد كبير من المعتقلات السياسيات اللواتي دخلن السجون الإسرائيلية. كما أن النساء في محافظة نابلس عانين الكثير من الحواجز الإسرائيلية،

<sup>17</sup> كتانة نزال، ريما، (2005)، عنف سياسي ضد المرشحات، مركز مساواة المرأة،

<http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=36456>

فقد كانت بعض النساء يتعرضن للاحتجاز على الحواجز ولا يطلق سراحهن إلا بعد أن يأخذ الجندي الإسرائيلي أرقام الهواتف المحمولة الخاصة بهن ومن ثم البدء بمعاكستهن ليلاً، وهنا يستغل الاحتلال الإسرائيلي المجتمع الأبوي ومدى حساسية هذه الأمور للمرأة.

كما تواجه النساء المعتقلات صعوبات اجتماعية أخرى بعد خروجهن من المعتقل، حيث عدم تقبل المجتمع لهؤلاء النساء والتعامل معهن على أنهن مذنبات، حتى وإن كان الدافع وطنياً، فهذه المرأة عانت من العنف السياسي من خلال تجربة السجن ومن العنف الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع بعد خروجها من المعتقل.

وقد أشارت إحدى النساء المعتقات في المجموعة البورية إلى أنها بعد أن سجنّت خلال الانتفاضة الأولى وبعد خروجها من المعتقل قام أهلها بتزويجها فوراً حتى لا تلحق بهم العار، كما أنه بعد زواجها قامت أم زوجها بأخذها إلى الطبيب للتأكد من أنها عذراء ولتعرف إذا ما كانت تجربة السجن قد أثرت على "أنوثتها". في هذه الحالة كان واضحاً أن هذه المرأة عانت من العنف السياسي المتمثل بالسجن، ولم تسلم بعد خروجها ليمارس ضدها العنف من قبل عائلتها، أولاً، ومن ثم المجتمع، وهنا يتم فرض زواج تقليدي للمعتقات عند خروجهن من المعتقل من أجل إبعادهن عن النضال السياسي والهرب من العنف الاجتماعي. كما أن بعض النساء قد يلجأن إلى الهرب من الواقع الاجتماعي والعنف الاجتماعي الممارس ضدهن ليصلن إلى العنف الموجه من الاحتلال بهروبهن إلى السجن.

هنا نلاحظ أن العنف السياسي الذي مارسه الاحتلال ضد المرأة الفلسطينية كان كله متلامزماً مع استغلال العنف الاجتماعي الثقافي الذي يمارسه المجتمع والقائم على حساسية هذه الأمور تجاه التعامل مع المرأة.

أما بالنسبة للعنف السياسي داخل المجتمع، فقد أشارت المجموعة البورية الأولى إلى عدد من الظواهر، مثل ظاهرة الانقسام السياسي وانعكاسها على المرأة، حيث أصبحت هناك حالات من الزواج الحزبي؛ أي أن يقوم الرجل بالزواج من امرأة تنتمي إلى الحزب نفسه أو يرغمها على الانتماء إلى حزبه، أو ما يسمى بالطلاق الحزبي حيث يقوم الرجل بتطويق زوجته لانتمائها السياسي إلى حزب مخالف لما يؤمن به ورفضها تغيير حزبا. كما كان العنف ضد المرشحات للمجالس البلدية والقروية واضحاً في بعض القرى في محافظة نابلس، إذ إن بعضهن واجهن الحرمان من حضور اجتماعات المجلس القروي لأنها تُعقد في وقت متأخر من الليل، وهذه قد تكون وسيلة لمنع المرأة من المشاركة في عملية اتخاذ القرار، كما أنه في بعض الأحيان قد يذهب زوج المرأة لحضور الاجتماعات والمشاركة في التصويت بدلاً عنها. كما أن النساء اللواتي يتم اختيارهن ليكنّ في المجالس القروية يكنّ شخصيات تسهل السيطرة عليهن وفرض الأمور التي يرغبها الرجال، وقد ضرب المشاركون هذا المثال بناء على تجربة المرأة في المجالس القروية في إحدى قرى محافظة نابلس.

نستخلص من الأشكال المختلفة للعنف، سواء المباشر منها أو غير المباشر، أنها كلها تستهدف المرأة، وغالباً ما تمارس عليها من الرجل ومن المجتمع الذكوري، وتسعى دائماً إلى التقليل من شأن المرأة، والعمل على جعلها خاضعة للرجل وبالتالي حرمانها من الانخراط والوصول إلى أماكن مهمة في المجتمع. كما أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف غالباً ما يشعرن بالضعف والحيرة وعدم معرفة التصرف المناسب للتخلص من العنف، خوفاً من المجتمع ولعدم معرفتهن بالقوانين أو الجهات التي من الممكن أن توفر لهن الحماية من العنف.

## 4-2 أسباب العنف ضد المرأة

تتعدد الأسباب المؤدية إلى العنف بأشكاله المختلفة التي تمارس ضد المرأة. وسيتم التطرق هنا إلى الأسباب من وجهة نظر الأدبيات المتوفرة ومن خلال نظرة المجموعتين البوريتين؛ الممثلة للمؤسسات والناشطين في محافظة نابلس وتلك الممثلة للنساء المعنفات.

**بالنسبة للأدبيات،** لم يتوفر في أي من الدراسات أو النشرات حول العنف ضد النساء جزء مخصص حول مسببات العنف ضد النساء، فقد تم التطرق إلى ذلك بشكل مختصر. ففي نشرة أعدها مركز المرأة للإرشاد القانوني تمت مناقشة الأسباب من منظور أن المجتمع الفلسطيني مجتمع له أعراف وتقاليد خاصة به مثل الحماية والعناية والتكافل الاجتماعي، ولديه عادات وقيم دينية تُحتم على الرجل احترام وحماية الأم والأخت والابنة. وكان من شأن هذه العادات والقيم أن تكفل الحماية والاحترام للمرأة، فالمجتمع الفلسطيني كباقي المجتمعات الأبوية أعطى الرجل مكانة متميزة وأشعره بالفوقية، ما جعله ينظر إلى المرأة بدونية، فأباح له تعنيفها نفسياً وجسدياً وحتى جنسياً، وحملها، رغم كونها الضحية، الذنب فيما يجري لها، وبهذا استخدم الرجل العنف ضد المرأة مستغلاً العادات والتقاليد، وأرغمها على تقبل ذلك باسم الأطفال والعييب والسمعة والعادات والتقاليد.

وفي دراسة تحليلية للعنف ضد المرأة لإبراهيم المصري (2003)، أشار الباحث إلى الأسباب التي قد تدفع الرجل وتشجعه على ممارسة العنف ضد المرأة، والتي تتمثل في القيم والعادات والتقاليد السائدة والقانون الشفوي والشعبي غير المكتوب، وهذه التي يترتب عليها الذكر والأنثى، فأسلوب التربية يعزز من دونية المرأة وإشعار الرجل بأن المرأة من ممتلكاته وعليه الحفاظ عليها. كما أن صورة المرأة في المثل الشعبي تعزز المكانة الدونية للمرأة، وتعزز من سيطرة الرجل عليها، وتسوغ ضرب المرأة. كما ربط عفة المرأة وكرامتها بشرفها وعذريتها، ما يعطي للرجل الحق بقتل المرأة في حال تعريضها لسمعتها وشرفها للمساس. كما تناول الفكر الديني الذي يستغله المجتمع بشكل يدعم الأفكار والمعتقدات التي تركز عمليات القهر والاضطهاد التي تتعرض لها المرأة في المجتمع والأسرة، وبالتالي يقوم المجتمع الذكوري بحرمان النساء من العديد من حقوقهن وتسويغ العنف ضدهن بدافع ذي طابع ديني.

أما بالنسبة للمجموعة البورية للمؤسسات الفاعلة والناشطين المجتمعيين، فقد تم تقديم تفصيل واضح للأسباب التي قد تدفع الرجل أو المجتمع إلى ممارسة العنف ضد المرأة، وقد كان جل التركيز على إرجاع هذه الظاهرة إلى المجتمع الأبوي ورغبة الرجل في السيطرة على المرأة كونها كائناً ضعيفاً، إلا أن المجموعة ذكرت أسباباً أخرى تفصيلية تنبع من الخبرة في العمل مع النساء المعنفات والانخراط الدائم في المجتمع، ولكن ينبغي التأكيد على أن طرح هذه الأسباب يجب ألا يفسر كتبرير للعنف، وهذه الأسباب هي:

- **عوامل اقتصادية:** حيث إن الفقر والظروف الصعبة التي يعيشها الرجل قد تجعله يشعر بالضعف، وبالتالي فهو يبحث عن شيء ليكون أقوى فيقوم بضرب المرأة. كما أنه بسبب عدم عمل المرأة وحصولها على مردود اقتصادي فإنها لا تستطيع عمل أي شيء للحصول على الحماية وبالتالي تتقبل تعامل الرجل معها بعنف بوصفه المسؤول عنها اقتصادياً وتعتمد عليه في الحياة. كما تطرقت المجموعة إلى مثال مبني على الأسباب الاقتصادية هو معاناة زوجة الشهيد من عنف المحيط حول مخصصات أسر الشهداء حيث يتقاسمها معها أهل الزوج، أو قد يقومون بحرمانها من الراتب المخصص لها. كما تتعرض النساء إلى العنف الاقتصادي في حصولهن على أجور منخفضة في العمل واستغلال طاقتهن، حيث إنه في الكثير من الأحيان تقوم المرأة بالأعمال



نفسها التي يقوم بها الرجل إلا أنها تتقاضى أجراً أقل، خاصة في المؤسسات الربحية والتجارية، بدافع أن الرجل هو معيل الأسرة، وهو الأساس في حصوله على راتب أعلى من المرأة.

- **عوامل اجتماعية:** المجتمع المحافظ والتمسك بالعادات والتقاليد التي تعزز من كون المرأة تابعة للرجل، والخوف على سمعة العائلة والمساس بشرفها، يبرران العنف بشكل مستمر ودائم من قبل الرجل. وهذا كله ينصب في علاقات القوة غير السوية وفرض السيطرة من قبل الرجل داخل المجتمعات الأبوية، أي أن المجتمعات الأبوية هي التي تشجع العنف ضد المرأة وتسوغه في كافة الطرق والأشكال.

- **عوامل سياسية:** عملت الانتفاضة الثانية على الحد من فرص الرجال في العمل، خاصة أولئك الذين كانوا يعملون داخل إسرائيل، ما أدى إلى بقاء الرجل في المنزل فترة طويلة، وبالتالي تصبح هناك مشاكل أسرية كثيرة وعلى أقل الأمور، ما يسوغ للرجل أن يمارس العنف ضد المرأة داخل المنزل، ما قد يعطيه شعوراً بالقوة والقدرة على السيطرة حتى وإن كان عاجزاً عن مواجهة الاحتلال أو منع الاحتلال له من الوصول إلى مكان عمله.

- كما أن هناك عوامل أخرى تساهم وسائل الإعلام في نشرها، كوجود الأفلام الجنسية الإباحية التي تشجع على طرق عنيفة في التعامل مع المرأة والتي تشجع الزوج على ممارسة علاقات جنسية غير سوية، كما أنها تعمل على إثارة الشباب والرجال، ما قد يؤدي إلى بعض حالات الاغتصاب.

- التنافس على السلطة والحصول على الميراث.

#### أما المجموعة البوروية للنساء المعنفات، فقد أشارت إلى ما يلي:

• المرأة ضعيفة حتى وإن كانت قوية وجريئة، فشخصية الرجل قوية إضافة إلى امتلاكه القوة الجسدية، وهنا لا تستطيع المرأة مقاومته والدفاع عن نفسها. المرأة هي الحلقة الأضعف وبالتالي الرجل هو الذي يسيطر عليها، ورغم محاولة المرأة الهروب من ذلك، فإنها لا تستطيع بسبب كون الرجل أقوى منها اجتماعياً وتأثيراً.

• الأوضاع الاقتصادية: كون المرأة لا تمتلك المال، وبالتالي يكون من السهل على الزوج أن يقوم بضربها أو ممارسة العنف، إذ إنه الشخص المتحكم بها مالياً وعليه تعتمد، فقد عبرت إحدى المشاركات في المجموعة البوروية للنساء عن أنها لو كانت تمتلك المال لما ضربها، وأفضل دليل على ذلك أنها عندما كانت تأخذ مستحقات أبنائها الأسرى وتتولى بذلك إعالة المنزل، خفت وتيرة العنف داخل المنزل وبدأ يتعامل معها زوجها بطريقة أفضل من السابق. أما في حال كون المرأة مطلقة أو أرملة، فهذا يجعلها عرضة للعنف الأسري، إذ إن الأهل يصبح لديهم أسلوب أكثر عنفاً في التعامل لفرض سياساتهم عليها، وهي بدورها لا تستطيع رفض أي شيء لأنهم من يعيّلها وأبناءها، ومن دون دعمهم لا تستطيع مواجهة المجتمع. هؤلاء النساء يفتقرن إلى الخصوصية، كونهن لا يملكن شيئاً ولأنهن تحت سيطرة العائلة، وعليهن الانصياع لأوامرها.

• كما أن المرأة تقبل بالعنف الموجه إليها من قبل الزوج لعدم توفر الدعم الكافي من قبل الأهل، ففي حال تعرضت المرأة للعنف وقررت العودة إلى منزل أهلها فهم بدورهم لا يعاملونها بالشكل الجيد ويقومون بتأنيبها وإعادتها لزوجها، وفي هذه الحالة يكون الزوج قد أخذ تسويةً وقبولاً من الأهل بممارسة العنف على زوجته.

• خوف المرأة من مقاطعة أهلها، وهنا لا تقوم المرأة بالمطالبة بالميراث، وهذه حجة قوية قد يتخذها الرجل لاستغلال المرأة بأنها ستبقى وحيدة ولن يعترف بها إذا طالبت بحقوقها بالميراث والتوجه إلى القضاء، فذلك في نظرهم قد يمس شرف العائلة إذا لجأت المرأة إلى

- القضاء، ومن تقوم بذلك فهذا يبرر مقاطعتها، وهنا يكون من السهل ممارسة الضغط الاجتماعي لحرمان المرأة من ميراثها المشروع.
- المعاملة السيئة في بيت الأهل تسوغ العنف في بيت الزوج وتجعله مقبولاً ومستساغاً من قبل المرأة، حيث إن هذا ما اعتادت عليه.

## 2-5 مصادر الدعم للنساء المعنفات

تمت مناقشة مصادر الدعم التي قد تحصل عليها النساء المعنفات في مواجهة العنف الذي يتعرضن إليه، وما هي الطرق التي من خلالها يستطعن تخفيف العنف الموجه إليهن. وقد عبرت النساء مجتمعاتٍ عن أنه لو كان هناك مصدر رزق مادي دائم بيد المرأة، لما كانت هناك فرصة لأن تهان أو تُضرب، حيث تكون إنسانة مستقلة ولديها قوة مادية ولا تكون محتاجة للرجل ولا لأن تذل نفسها إليه، وفي حال كونها امرأة مطلقة أو أرملة فإنها توفر الأمان الذاتي لنفسها ولأبنائها، ما يجعلها غير تابعة لأسرتها وينهي تحكم الأهل بها ومنعها من عيش حياتها الخاصة. فقد قالت إحدى المشاركات في المجموعة البورية إنها عندما حصلت على الطلاق في المرة الأولى لم تحصل على نفقتها، ما جعل أهلها أكثر تحكماً بها وبتصرفاتها وحرمانها من الخروج من المنزل أو شراء احتياجاتها، وبناء على ذلك قررت أن تتزوج من آخر رغم أن ظروفه صعبة، ونتيجة لمعاملته السيئة حصلت على الطلاق مرة أخرى، ولوجود طفلة في هذه الحالة حصلت على نفقة، وقد شعرت بالفرق حيث أصبح تحكم الأسرة بها أقل من السابق ولديها بعض الحرية في التصرف.

كما أشارت المشاركات إلى أنه في حال وجود الأبناء، خاصة الذكور، فإنهم حين يكبرون يوفرهم الحماية لهن، حيث يستطيعون التصدي للأب ووقفه في حال قيامه بضرب الأم أو تعنيفها، كما أن عمل الأبناء وحصولهم على دخل وإعطاءهم مصروفاً للأم خفف من العنف الذي يمارسه الرجل، كما عبرت عن ذلك إحداهن "أولادي بخافوا علي، بحس في حد بوقف جنبي، هالأ أنا أقوى من زوجي.. والله الفقر هو اللي بخليني ضعيفة". كما أن العديد من المشاركات قد أشرن إلى أنهن فكرن في ترك الزوج، إلا أنهن لم يجدن وسيلة للاعتماد على أنفسهن، خاصة أنه لا يتوفر مجال للعمل لنقص كفاءتهن وعدم حصولهن على فرص في التعليم.

كما أن بعض المؤسسات توفر مصادر داعمة للنساء كتوفير المحامية القانونية التي تساعد في حصول المرأة على الطلاق واستحقاق كافة حقوقها القانونية، إضافة إلى تقديم خدمات الدعم النفسي والذي عادة ما يساعد في التخفيف من الضغوطات التي تواجهها النساء، إلا أنه في العادة لا يكون هناك دور لهذه المؤسسات إلا بالاستماع للمشكلات دون أي تدخل، وذلك لعجزها عن التدخل أو لعدم وجود حماية لها.

انتقدت النساء المعنفات الشرطة وطرق التدخل، إذ إنها لم توفر لهن الحماية اللازمة، ولم تتابع هذه القضايا على اعتبار أنها قضايا شخصية. وحسب رأي المشاركات فإن الدعم ذاتي، -ويتوفر فقط في حال توفر الدعم الاقتصادي، فلا توجد أنظمة أو قوانين تجعلهن يشعرن بالأمان إذا قررن الانفصال والخروج من دائرة العنف التي يعشنها، كعمل الدولة على توفير مسكن للمرأة المطلقة وتوفير نفقة شهرية لها لتقوم بإعالة نفسها، أو حتى توفير فرص العمل للنساء حتى يصبحن قادرات على الاعتماد على أنفسهن وتحقيق الاستقلالية.

## 2-6 البرامج المتوفرة للنساء المعنفات في محافظة نابلس

هناك العديد من المؤسسات التي تقدم الخدمات للنساء المعنفات في محافظة نابلس، وتقتصر هذه الخدمات على:

- توفير خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي للنساء المعنفات، سواء الإرشاد الفردي أو الجماعي من خلال المجموعات الداعمة والتي في الغالب تنفذ للنساء اللواتي يمارسن ضدهن العنف السياسي كالأسيرات المحررات أو زوجات الشهداء، وتقوم عليه مجموعة من المؤسسات كالمراة العاملة ومركز الدراسات النسوية، أو من خلال خدمات الإرشاد الفردي، وتتم خدمات الإرشاد عادةً بالاستماع إلى النساء وإلى مشاكلهن ومساعدتهن في تطوير تقنيات لحماية أنفسهن في حال التعرض للعنف، إضافة إلى تعريفهن بالجهات التي من الممكن التوجه إليها في حال التعرض للعنف. وفي هذا المجال تقوم مجموعة كبيرة من المؤسسات الفاعلة بتقديم خدمات الإرشاد النفسي والدعم الاجتماعي.
- تقديم برامج توعية جماهيرية حول ظاهرة العنف، تستهدف النساء، وتحاول توعيتهن بحقوقهن القانونية وحقوقهن الإنسانية في العيش بكرامة، إذ إن هذه المجموعات تعتبر وقائية لأنها تعمل على توعية النساء حول مفهوم العنف، ما يجعلهن أكثر وعياً وإدراكاً لآلية التصدي له، وكذلك التعرف على المؤسسات والجهات التي من الممكن اللجوء إليها في حال التعرض للعنف.
- برنامج ركن المراة الذي تقدمه بلدية نابلس والذي يعمل على توفير فرص عمل تمكن المراة اقتصادياً، وبالتالي يجعلها أقوى وأكثر قدرة على مواجهة العنف.
- كما أن بعض المؤسسات، كجمعية الدفاع عن الأسرة، قد توفر محامية لمساعدة المراة في مواجهة العنف الأسري أو من أجل مساعدتها في التعرف على حقوقها القانونية والتوجه إلى القضاء.
- خدمة الخط المساعد المجاني الذي تقدمه كل من جمعية المراة العاملة وجمعية الدفاع عن الأسرة، وذلك من أجل الاستماع لمشاكل النساء اللواتي يعانين من العنف عبر الهاتف ومساعدتهن وتوجيههن إلى آليات التعامل وتشجيعهن على الوصول إلى المؤسسة للحصول على الخدمة بالشكل المناسب.
- كما تقوم مجموعة من المؤسسات بتنفيذ برامج تدريبية للنساء في محافظة نابلس، بهدف تمكين المراة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتعريفها بحقوقها وأهمية العيش بكرامة والمطالبة بهذه الحقوق.

هناك عدد كبير من المؤسسات التي تعتبر نسوية حسب تصنيف محافظة نابلس (وهي في الحقيقة إما نسوية بالكامل أو يغلب عليها الطابع النسوي من حيث الإدارة والنشاط كما يتضح من القائمة المرفقة)، والتي يمكن أن يكون لها نشاط في مواجهة التمييز والعنف ضد المراة، إلا أن هناك مجموعة من المؤسسات الفاعلة في مجال مواجهة التمييز والعنف ضد المراة في محافظة نابلس، وهنا ذكر لأبرزها:

- جمعية الدفاع عن الأسرة.
- جمعية المراة العاملة.
- مركز الدراسات النسوية.

- مركز شؤون المرأة.
- مديرية الشؤون الاجتماعية.
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.
- مركز الخدمة المجتمعية.
- مركز الديمقراطية وحل النزاعات.
- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.
- مركز تأهيل ضحايا التعذيب.
- قرية الأطفال SOS.
- منظمة أطباء العالم
- منظمة أطباء بلا حدود
- كما أن هناك شبكة الحماية المشكلة من مجموعة من المؤسسات، والتي تعمل معاً من أجل مناهضة العنف ضد المرأة، وتشمل الجهات التالية: مديرية الشؤون الاجتماعية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين، والشرطة، ومركز الدراسات النسوية، وجمعية الدفاع عن الأسرة، وجمعية المرأة العاملة، ومحافظة نابلس.
- مرفق ملحق بأسماء جميع المؤسسات الفاعلة في مجال النساء في محافظة نابلس.

## 7-2 آليات الوصول إلى النساء المعنفات

أشار المشاركون في المجموعة البؤرية الأولى إلى طرق مختلفة في الوصول إلى النساء المعنفات، مثل الطرق التالية:

- الإعلانات الموزعة في كافة الأماكن العامة وفي وسائل الإعلام المختلفة.
- الزيارات الميدانية للبيوت والتي في العادة ما تكون من أجل التوعية المجتمعية حول حقوق المرأة والمشاكل التي تعاني منها النساء، ونشر الوعي بوجود جهات يمكن الوصول إليها لطلب المساعدة.
- استقبال النساء في المؤسسات وتوفير فرص للاستماع إلى مشاكلهن ومحاولة مساعدتهن في التعامل مع هذه المشكلات.
- التشبيك والتواصل ما بين المؤسسات، حيث إنه عندما يتم الوصول إلى امرأة تعاني من عنف يتم التنسيق ما بين المؤسسات لمحاولة مساعدتها وتوفير الحماية اللازمة لها عبر المؤسسة الأقرب والأقدر على المساعدة في الحالة العينية.
- تنظيم محاضرات توعوية مهمة للنساء، وهذه طريقة استراتيجية للوصول المباشر إلى بعض النساء المعنفات عن طريق هذه المحاضرات دون استهداف يثير حفيظة المحيط، خاصة المشارك في العنف.
- وجود نساء في المؤسسات العاملة في هذا المجال يضيف جواً من الراحة للنساء في التعامل والوصول إلى المؤسسة والتعبير عن مشاكلهن وتجاربهن المؤلمة.

- استثمار الاحترام الوطني والاجتماعي بالنسبة للنساء الفاقات أو الأسيرات المحررات لتوسيع اللقاءات معهن، وبالتالي توفير فرصة لهن للتعبير عن العنف الاجتماعي الذي بالعادة ما يتم التكتّم عليه.
- وجود مكتب نسائي للمرأة في محافظة نابلس، ما يجعل من السهل على النساء الوصول إلى مراكز السلطة، خاصة أن هناك نساء في المكتب.

### ثالثاً: خلاصة وتوصيات

نستخلص من هذه الدراسة أن النساء في محافظة نابلس يعانين من جميع أشكال العنف التي تم نقاشها، وأن هناك عدداً من المؤسسات والبرامج التي تنفذ في المحافظة من أجل مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، ولكن لا تتوفر إحصاءات تفصيلية حول العنف في محافظة نابلس بكافة أشكاله، لذلك من الصعب وضع صورة دقيقة لما هو عليه العنف ضد المرأة في المحافظة. في المقابل، فإن ما هو متوفر من معلومات وخبرة المؤسسات العاملة في هذا المجال يؤكد أن الظاهرة موجودة وينبغي العمل على مواجهتها بأساليب مهنية متطورة. وبالتالي، فإن التوصية العامة يمكن تلخيصها بضرورة البدء ببرامج لمواجهة التمييز والعنف ضد المرأة في المحافظة بالتركيز على الظواهر البارزة للعيان، وبموازاة ذلك ينبغي القيام بمجموعة من الدراسات والأبحاث للتعرف الدقيق على أبعاد هذه الظاهرة ليتم أخذها بعين الاعتبار في المراحل اللاحقة للبرامج التي تكون قد بدأت وأعطت نتائج في مجال المشاكل الملموسة للجميع.

ومن هنا، ينبغي أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار كاستخلاصات عامة نابعة من تجربة الحركة النسوية الفلسطينية، والتي تنطبق على وضع المرأة في محافظة نابلس بعموميتها:

- المطلوب هو حركة اجتماعية مناهضة للتمييز والعنف ضد المرأة يشارك فيها الرجال والنساء، ولكن، تكون المبادرة والقيادة فيها للمنظمات النسائية ذات الخبرة في هذا المجال. وينبغي أن تتصدى هذه الحركة بطريقة مدروسة لعناصر الثقافة السائدة التي تركز التمييز والعنف ضد المرأة.
- يكون التدريب أحد المكونات الأساسية في هذه الحركة بمفهومه الشمولي، وليس مجرد التقني، إلى جانب عناصر التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقييم كعناصر أساسية لإنجاحها.
- العامل الأساسي خلف التمييز ضد المرأة وممارسة العنف ضدها هو اجتماعي أولاً، مع التركيز على أن وجود الاحتلال يفاقم هذا التمييز والاضطهاد ويضيف أبعاداً وأسباباً جديدة لممارسة العنف ضد المرأة وتعميق ذلك الممارس اجتماعياً ضدها.
- يشكل النضال من أجل إنهاء الاحتلال مقدمة مهمة لإنهاء الانتهاك المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والاجتماعية، وتعتبر مشاركة المرأة في هذا النضال أداة مهمة تساعد وتسرع في إنهاء التمييز والعنف ضدها.
- ينبغي العمل على استثمار التقدم النسبي في وضع المرأة، والذي يعود إلى الدور والمكانة الاجتماعيين اللذين حققتهما المرأة الفلسطينية نتيجة دورها الرائد في النضال الوطني ونتيجة لتراكمات النضالات الاجتماعية للحركة النسوية الفلسطينية.

- استثمار بعض الإنجازات في القانون الفلسطيني التي تمت في السنوات الأخيرة، والعمل على تطويرها ومواجهة كل ظواهر العنف القانوني في القوانين والأنظمة الفلسطينية السارية، واستصدار قوانين وأنظمة أكثر عدالة بالنسبة للمرأة
- العمل على إخراج الحركة النسوية من الدائرة الحزبية التي تضيق عليها بحجة أولية الوطني، والتي تعني أحياناً إهمال الاجتماعي وتؤدي إلى بقائها ضيقة، وذلك بتوسيع قاعدتها وقياداتها لتشمل شخصيات مجتمعية ناشطة إضافة إلى ناشطات العمل السياسي الحزبي.

وبشكل عام، فإن أية خطة للعمل على مواجهة التمييز والعنف ضد المرأة في المجتمع ينبغي أن تشمل المحاور التالية:

- (1) برامج توعية بنوعيتها؛ الخاصة بالمرأة والخاصة بالمجتمع.
  - (2) أساليب من التنظيم المجتمعي كالحملات والتحالفات ومجموعات الهدف الواحد<sup>18</sup>.
  - (3) أساليب التدخل المباشر لمساندة المتعرضات للعنف أو المهددات به وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي والدعم القانوني لهن.
- وفي هذا الإطار يمكن طرح التوصيات التي خرجت بها الدراسة، من خلال المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية ومراجعة النشرات والتقارير والدراسات، كأمثلة ضمن هذه المحاور، وفيما يلي مجموعة من هذه التوصيات:

- ضرورة تطوير خطة عمل على مستوى المحافظة بمشاركة المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، ومن بينها المؤسسات الحكومية، من أجل مواجهة ظاهرة العنف ضد النساء بكافة أشكاله، وأن تشتمل هذه الخطة على مبادرة للدعوة إلى وجود خطة وطنية شاملة تقوم بها الدولة بالتعاون مع كل المؤسسات الفاعلة في هذا المجال.
- العمل على بناء تحالف مؤسسي قائم على التعاون بين المؤسسات والحركات النسوية ومنظمات المجتمع المحلي لتنفيذ الخطة المقترحة.
- العمل على تغيير القوانين التي تميز ضد المرأة وتفعيل الأنظمة والقوانين القائمة المناسبة لمواجهة العنف ضد المرأة، مع مراعاة انسجام هذه القوانين مع القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية ذات العلاقة.
- ضرورة تفعيل دور الإعلام، خاصة المحلي، في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة وتناولها بأسلوب سهل ومباشر، وذلك حتى تتم توعية النساء والمجتمع حول هذه الظاهرة.
- أهمية التنسيق بين المؤسسات العاملة في المجال، وفي مستويات التدخل المختلفة، في العمل الفردي مع الحالة، والمستوى المجتمعي وعلى مستوى تغيير السياسات والقوانين، بشكل يقوم على التكامل والتخصصية المهنية في هذه المستويات.
- ضرورة وجود رؤية شاملة ومشاركة للمؤسسات فيما يتعلق بقضايا المرأة لتكون أكثر فاعلية.

<sup>18</sup> مثل تجربة اللجنة التي عملت على مستوى المحافظة في التمهيد للانتخابات البلدية والنيابية الأخيرة (2005-2006) والتي ضمت عدداً من الفعاليات المجتمعية من الرجال والنساء، وقامت بالعمل ميدانياً، إضافة إلى النشاط الإعلامي المحلي على مستوى المحافظة.

- العمل على توفير شرطة مجتمعية لتوفر الحماية والمساندة للعاملين في مجال قضايا العنف ضد المرأة، وكذلك للتدخل مع النساء ومساعدتهن في التعامل مع الشرطة.
- العمل على تنظيم حملات تدعم وجود نساء في مواقع صنع القرار، وذلك لأنهن أقدر على التعبير عن قضايا المرأة ووضعها ضمن الأجندة السياسية والوطنية، ويوفر دعماً معنوياً لقضايا المرأة.
- وضع برامج لتوعية النساء المعنفات في القوانين الموجودة، والتي من الممكن أن تضمن حقوقهن، وتشجعهن على المطالبة بحقوقهن التي تضمنتها هذه القوانين مثل تلك المتعلقة بالميراث.
- العمل على استهداف الرجل في البرامج الخاصة بالمرأة لأن استهدافه سيوفر مجالاً للتغيير والحد من ظاهرة العنف.
- استهداف طلبة المدارس بتثقيفهم وتوعيتهم حول موضوع العنف، وذلك من أجل إحداث تغيير في السلوكيات والتوجهات المستقبلية لهم عند انخراطهم في المجتمع.
- استهداف مرشدي ومرشدات المدارس ببرامج تختص بالتعامل مع العنف، بشكل عام، والموضوعات الخاصة بالعنف ضد المرأة، بشكل خاص، سيما في مدارس الإناث، كونهم يواجهون مثل هذه الحالات أثناء عملهم.
- محاولة وضع برامج تحاول تفسير الشريعة الإسلامية وتعاملها مع موضوعات المرأة، خاصة أن هناك تفسيرات وتعليقات قد تكون خاطئة في التعامل مع المرأة، ومحاولة استخدام الدين في التعامل مع المرأة كونه الجانب الأكثر تأثيراً في المجتمع، وبالتالي يعكس ذلك على نجاح البرامج وجعلها أكثر فاعلية.
- أهمية التركيز على البرامج العملية الموجهة إلى النساء، خاصة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي، كون المرأة المعنفة بحاجة إلى مساندة في الوصول إلى الاستقلالية أو الانخراط في المجتمع دون خجل أو خوف.
- أهمية تفعيل دور الشرطة، خاصة وحدة رعاية الطفل والمرأة.
- إيجاد دليل عملي وبسيط يصل إلى جميع النساء حول مصادر الدعم المتوفرة في المجتمع، والجهات التي قد يلجأن إليها في حالة تعرضهن لعنف، ويحتوي هذا الدليل على المؤسسات التي من الممكن أن تقدم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، إضافة إلى المصادر التي من الممكن أن توفرها الدولة كصندوق النفقة التابع للأوقاف أو مؤسسات أخرى.
- أهمية التعرف على البرامج الموجهة إلى النساء التي تقدمها السلطة، والتعرف على السياسات التي وضعت لتعزيز دور المرأة، وأهمية تقييم هذه البرامج.
- أهمية دمج المرأة في البرامج الحزبية بحيث لا تبقى النساء مجرد أرقام في الأحزاب، وأهمية تعزيز دور الأحزاب السياسية في التعامل مع القضايا الاجتماعية، ومن ضمنها قضية العنف الموجه ضد المرأة.
- إعداد دراسات حول التنمية وعلاقتها بالعنف، والنظرة المجتمعية الدونية للمرأة، إذ إنه من الممكن أن تكون هذه النظرة أحد عوائق التنمية.

## المراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2008). المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، 2008 - محافظة نابلس. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009). النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان - محافظة نابلس. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2006). العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية- دراسة تحليلية. رام الله- فلسطين.
- مركز معلومات إعلام المرأة الفلسطينية. (2009). واقع العنف ضد المرأة.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (د. ت). نشرات بعنوان لكل أنثى الحق في العيش بكرامة، رام الله- فلسطين.
- وزارة شؤون المرأة. (2009). نحو استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وقائع مؤتمر العنف في فلسطين- المؤتمر الاول.
- منشورات "مفتاح" حول العنف ضد المرأة والعنف الأسري.
- وكالة معاً الإخبارية. (2009). يحدث عندنا- تعمل شهراً كاملاً مقابل الحصول على 200 شيكل!  
<http://www.maannnews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=245213>
- كتانة نزال، ريماء. (2005). عنف سياسي ضد المرشحات. مركز مساواة المرأة.  
<http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=36456>
- مولر، جان ماري. (2005). قاموس اللاعنف (ترجمة محمد علي عبد الجليل). دمشق: دار معابر.
- المصري، إبراهيم. (2003). العنف ضد المرأة ، دراسة تحليلية، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.
- منظمة العفو الدولية (أمنستي). (2005). إسرائيل والأراضي المحتلة: النساء يتحملن عبء النزاع والاحتلال ونظام التسلط الأبوي.  
<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/016/2005/en/99ef65ad-d517-11dd-8a23-d58a49c0d652/mde150162005ar.html>



## ملاحق

أولاً: التوثيق للمجموعة البوذية من الناشطين في المجتمع والمؤسسات النسوية

تاريخ عقد اللقاء: 2009-11-12

موعد اللقاء: 3:30 - 5:00

مكان اللقاء: مؤسسة بيت الخبرة

ميسرة اللقاء: سماح صالح

الحضور

الرقم	الاسم	المؤسسة
1.	كلارا يعيش	جمعية المرأة العاملة
2.	علياء عامر	مدرسة الأمهات
3.	ريما كتانة نزال	الاتحاد العام للمرأة- ناشطة مجتمعية- محافظة نابلس
4.	بلال سلامة	مركز الخدمة المجتمعية- جامعة النجاح الوطنية
5.	رفيف ملحس	بلدية نابلس
6.	روضة بصير	مركز الدراسات النسوية
7.	سابرينا روسو	ناشطة في مجال حقوق الإنسان (جامعة النجاح- جامعة بيرزيت)
8.	سامي الكيلاني	أكاديمي (عمل اجتماعي) وناشط في مجال حقوق الإنسان
9.	زهير الدبعي	رجل دين (إمام) وناشط في مجال اللاعنف
10.	زياد عثمان	موظف في محافظة نابلس وناشط في مجال حقوق الإنسان

## ثانياً: المجموعة البورية للنساء المعنفات

تاريخ عقد اللقاء: 2009-12-5

موعد اللقاء: 12:30-10:30

مكان عقد اللقاء: مركز الدراسات النسوية

عدد الحضور: 4 نساء

### ثالثاً: المقابلات الفردية:

- شرطة محافظة نابلس - وحدة المرأة والطفل (ميسرة مقبول + محمد بني عودة)
- محور اللقاء: دور الشرطة في التعامل مع النساء المتدمات لشكوى والنساء المعنفات.
- مديرية الشؤون الاجتماعية - نابلس- وحدة المرأة والطفل (عريب الدبس)
- محور اللقاء: دور الشؤون في التعامل مع النساء المعنفات وشكوى النساء.
- جمعية المرأة العاملة - نابلس (فتنة خليفة + كلارا يعيش)
- محور اللقاء: آليات تعامل الجمعية مع النساء المعنفات وطبيعة حالات العنف التي تتوجه إلى الجمعية.
- مركز الديمقراطية وحل النزاعات - نابلس (وردة ياسين)
- محور اللقاء: برنامج العنف الأسري- آليات التعامل مع النساء المعنفات وأنواع العنف التي تتردد على المؤسسة.
- لجنة المرأة للعمل الاجتماعي - نابلس (أريج الخليلي)
- محور اللقاء: برنامج العنف الأسري في محافظة نابلس.
- مقابلات قصيرة واتصالات مع ممثلات وممثلي الأحزاب السياسية للحصول على بيانات مشاركة النساء في هذه الأحزاب.

### رابعاً: الحواجز الثابتة في محافظة نابلس

01. حاجز الطنيب: يفصل نابلس عن طولكرم، أساساً، ويفصل قلقيلية وجنين عن نابلس عند استعمال الطرق البديلة.
02. حاجز شافي شمرون: يفصل نابلس عن جنين.
03. حاجز عناب: يفصل نابلس عن طولكرم.
04. حاجز عصيرة الشمالية: يفصل نابلس عن القرى الشمال الغربية.
05. حاجز الطور: يفصل المدينة عن حي الطائفة السامرية على جبل جرزيم.
06. حاجز الباذان: يفصل نابلس عن الأغوار وطوباس.
07. حاجز بيت فوريك: يفصل نابلس عن بيت فوريك وبيت دجن.
08. حاجز عورتا: معبر تجاري.
09. حاجز حوارة: يفصل نابلس عن رام الله.
10. تفوح: يفصل شمال المحافظة عن جنوبها ورام الله.
11. معاليه أفرام: يفصل المحافظة عن مجدل بني فاضل والقرى المجاورة وأريحا والجسر.

حواجز مؤقتة (جزئية):

1. حاجز جيت.
2. حاجر يتسهار.
3. حاجز الباذان.
4. حاجز مجدل بني فاضل.

بوابات حديدية: مغلقة كلياً وممنوع المرور

1. بوابة دير الحطب.
2. بوابة سالم.
3. خربة طانا.
4. أوصرين.
5. مجدل بني فاضل.
6. بين أوصرين وقرية مجدل بني فاضل.
7. خربة المراجيم (جنوب نابلس).
8. عراق بورين.
9. جنيد.
10. صرة.

جدار ترابي عدد: 12

السياج حول الطرقات عدد (22).